

# خلاصة

ما يرام من فن الكلام

تأليف

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ العلامة المحقق

الشيخ محمد أبي عليان الشافعي

من افاض علماء الازهر الشريف نفعنا الله به والمسلمين

الطبعة الاولى

على ثقة الشيخ عبد الفتاح على عطيه من العلماء واحد تلامذة

الاستاذ المؤلف

مقرون الطبع محفوظ

كل نسخة لم تكن مختومة بختمنا تعد مسروقة

شركة مطبعة الرغائب بشارع محمد علي بمصر

طوبى لمن آمن بالله واليوم الآخر  
فأعطاه من الرزاق  
الأشهر في الشاكرين الناجين

خویدم اهل العلم والفقراء بالقاهرة  
عصام انس الزفتاوى  
الاشعري الشافعى النقشبندى



خویدم اهل العلم والفقراء بالقاهرة  
عصام انس الزرقاوى  
الأشعري الشافعى النقشبندى

# فصل في شرح

( خلاصة ما يرام من فن الكلام )

صفحة

٤ الكلام في وجوده تعالى

٧ » في تنزيهاته تعالى

٧ مبحث الوجدانية

٩ » مخالفة ذاته تعالى لسائر الذوات

١٠ » ليس الواجب تعالى في جهة ولا مكان

١١ » ليس جسما ولا عرضا ولا في زمان

١٢ » لا يتحد بغيره ولا يحل في غيره

١٣ » لا يتصف بحادث

١٤ » لا يتصف بالكيفيات المحسوسة

١٥	مبحث لا يتصف بالكميات النفسانية
١٦	الكلام في صفاته تعالى
١٧	مبحث كلامه تعالى
١٩	» اثبات صفاته تعالى
٢٣	» مازاده بعضهم من الصفات كالتركيب ونحوه
٢٤	» تعلق صفاته تعالى بالاشياء
٢٥	» تعلق علمه تعالى
٢٧	الكلام في احواله تعالى
٢٧	مبحث رؤيته تعالى
٣٢	» سماع كلامه تعالى
٣٣	» العلم بذاته تعالى
٣٥	الكلام في أفعاله تعالى
٣٥	مبحث خلقه تعالى لأفعال العباد
٣٨	» التوليد

خودم أهل العلم والفكر بما في القاهره  
عصام أنس الزرقاوي  
الأشعري الشافعي النقيضي



٤٠	مبحث تقدير الاجل
٤١	» تقدير الرزق
٤٢	» تسعير الاشياء
٤٢	» القضاء والقدر
٤٥	» تحسين الافعال وتقييدها
٤٨	» لايجب على الله تعالى شيء
٥٠	» التكليف بما لا يطاق
٥١	» تعليل افعاله تعالى بالاغراض
٥٢	الكلام في اسمائه تعالى
٥٦	» في النبوة والمعجزة
٥٧	مبحث امكان البعثة
٦٠	» نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ومعجزاته
٦٣	» عموم رسالته صلى الله عليه وسلم
٧٠	» عصمة الانبياء

صفحة	
٧٤	الكلام في السمعيات
٧٤	مبحث الملائكة وعصمتهم
٧٦	» تفضيل الانبياء على الملائكة
٧٩	» كرامة الولي وبيان الولاية
٨١	» الكتب المنزلة على الانبياء
٨١	» سؤال القبر وعذابه
٨٣	» البعث والمعاد
٨٧	» سؤال المحشر وكتب الاعمال والحساب
	والوزن والحوض والصراط
٨٩	مباحث الجنة والنار
٩٤	مبحث بيان أهل الجنة وأهل النار
٩٦	مباحث الايمان والاسلام والكفر
١٠٤	مبحث حكم اهل القبلة
١٠٦	» حكم من لم تبلغه الدعوة

خزينة أهل العلم والفقراء بالقاهرة  
مصاحم أنس الزرقاوى  
الأشعري الشافعي النقيضى



صفحة

- ١٠٨ مباحث الكبيرة  
١١٢ مبحث عدم العفو عن الكفر  
١١٢ » العفو عن المعاصي وبيان التوبة والشفاعة  
١١٨ الكلام في الامامة واشراط الساعة



صواب	خطأ	سطر	صحيفة
الانتقال	الانتقال	٥	٥
الغزالي الى انه	الغزالي انه	١٣	٣٢
هو	هي	١٥	٣٢
يتمتع	يتمتع	١٠	٣٤
الاضطرابية	لاضطرابية	٠٣	٣٦
بأنفسهم	بأنفسهم	٥	٣٧
ابتداء	أبتداء	١	٣٩
وترهق	وتذهق	١٣	٤٤
يحصل	يحطل	٢	٦٠
استعداداتهم	استعداداتهم	٥	٦١
يعترفوا	يعترفو	٨	٧٠
الوحي	لوحى	٣	٧٥
مواضع	مواضيع	٦	٨٣
الزكاة	الذكاء	٤	٠٣

جويدم أهل العلم والفكر والافتقار  
عصام أنس الرضاوى  
الأشهر في الشريعة الإسلامية

## اهداء الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي عمت قدرته جميع مخلوقاته [١] وشهدت  
بحكمته بدائع مصنوعاته . والصلاة والسلام على سيد الرسل  
الكرام . الذي بعثه ربه رحمة للآنام . وعلى آله واصحابه  
نجوم الهداية وبدور التمام . أما بعد فأليكم معاشر أهل العلم .  
وارباب النهي وذوي الفهم . أزف مخدرة لم تبرز لازواج .  
وجوهرة لم تحوها عصابة ولا تاج . هي ضالة الناشد . وغاية  
ما ينتغيه القاصد . كيف لا وهي خلاصة المواقف والمقاصد .  
وزبدة الطوالع والمقائد . اذ هي بحارها التي من لا لها



نظمت . ورياضها التي من ثمارها جنيت . وناهيك بمؤلف  
 ناسج برده . وناظم عقده . صاحب الفضيلة الاستاذ العلامة  
 المحقق شيخنا الشيخ محمد ابو عليان حفظه الله قد اسعدتني  
 المقادير فاطلعت عليه عند ( فضيلته ) فالفيتة عدة الطالب .  
 وذخيرة الراغب . اذ هو كنز لا تنفد جواهره . وبحر  
 عذبت لدي الشاربين موارد . مع وجازة لفظه . وعذوبة  
 نظمه . فهامت نفسي الى الاستضاءة بشمس . فذكرت قول  
 الرسول لامته ( لا يؤمن أحدكم حتى يحب لاخيه ما يحب  
 لنفسه ) فقلت اذاً يجب على نشره . ليعم طيبه ونشره . وقت  
 مستمداً من الله الاعانة والسداد . راجياً من الشيخ الاذن  
 ليتم المراد . فكان ما رجوته . فحمدت الله وشكرته . وسميته  
 ( خلاصة ما يرام من فن الكلام ) والله ولي التوفيق  
 والهادي لا أقوم طريق

عبد الفتاح علي عطية

خویدم اهل العلم والادب  
 صاحب الامانة والوفاء  
 الامام الميرزا محمد باقر  
 الشاهي النقشبندی

# خلاصة

## مايرام من فن الكلام

تأليف

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ العلامة المحقق

الشيخ محمد ابي عليان الشافعي

من افاض علماء الازهر الشريف نفعنا الله به والمسلمين

الطبعة الاولى

على نفقة الشيخ عبد الفتاح على عطيه من العلماء واحد تلامذة

الأستاذ المؤاب

مفروق الطبع محفوظة

كل نسخة لم تكن مختومة بختمنا نعد مسروقة

شركة مطبعة الرغائب بشارع محمد علي بمصر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمداً لمن أمطر على الممكنات سحاب الجود . فاخرجها  
بقدرته من العدم الى الوجود . فشهدت بوجوده . وكمال علمه  
وجوده . وارسل الرسل تذكرة للبشر . فمنهم من آمن ومنهم  
من كفر . وجعل الجزاء يوم المعاد . يوم الفصل بين العباد .  
وصلاة وسلاما على خير انبيائه . وعلى آله وصحبه وخلفائه  
( اما بعد ) فعلم التوحيد معرفة العقائد الدينية عن ادلتها اليقينية  
والعقائد هي الأحكام التي ينبغي اعتقادها والأحكام الدينية اما  
اعتقادية وهي اصول الدين واما عملية وهي فروعه والعلم المتعلق  
بالاولى يسمى علم التوحيد والصفات وعلم الكلام والمتعلق  
بالثانية يسمى علم الفقه وعلم الشرائع والأحكام والدين الاحكام  
التي ندين بها وننقاد لها لورودها عن الشارع والدليل ما يمكن  
التوصل بصحيح النظر فيه الي مطلوب خبري والنظر الفكري  
المؤدي الى علم أو ظن فالنظر يفيد العلم خلافا لمن نفى واليقينية

عصام أنس الزقزاق  
مفتي الجمهورية اللبنانية



التي تؤدي بواسطة النظر فيها الى اليقين والعلم صفة ينكشف  
 بها الامر على ما هو به بحيث لا يحتمل النقيض ويقال هو اعتقاد  
 الشيء على ما هو به بحيث لا يحتمل النقيض ويحصل  
 بالحواس كالعلم بان الشمس مضيئة وبان النار حارة وبالخبر  
 المتواتر كالعلم بوجود مكة وبان محمدا صلي الله عليه وسلم ادعي  
 النبوة وظهرت على يده المعجزة وبخبر الخبر الصادق كعلم النبي  
 صلي الله عليه وسلم بمضمون خبر جبريل وعلم الصحابي بمضمون  
 خبر النبي صلي الله عليه وسلم وبالعقل كالعلم بان الواحد نصف  
 الاثنين والعلم بانه صلي الله عليه وسلم صادق في دعواه النبوة  
 وما يقال ان الحس قد يغلط فلا يوثق به من دفع بان غايته اسباب  
 فاذا اتفق سببه اتفق وما يقال في المتواتر ان خبر كل واحد من  
 آحاده لا يفيد الا الظن نعم الظن الى الظن لا يفيد اليقين من دفع  
 بمنع الثانية لانما يحصل اليقين عقيب وقوع التواتر  
 ومصادقه الجبل المؤلف من الشعرات

(الكلام في وجوده تعالى) 41

فصل - حقائق الأشياء ثابتة موجودة في الواقع بالضرورة  
والعلم بها حاصل متحقق كذلك في الجملة خلافا لمن نفي فيها  
وما تصوره العقل أما موجود أو معدوم لأنه إما ثابت في  
الواقع أو منفي خلافا لمن قال المعدوم الممكن ثابت في نفسه  
ومن قال بالواسطة بين الموجود والمعدوم كالوجود الثابت  
تبعاً للموجود والعالمية الثابتة تبعاً للعالم والعلم وأيضا أما أن تقتضي  
ذاته وجوده في الخارج وهو الواجب لذاته أو تقتضي عدمه  
وهو المستحيل لذاته أو لا تقتضي وجوده ولا عدمه وهو  
الممكن كذلك وقد يكون هذا واجباً لغيره أو مستحيلاً كذلك  
والموجود أما أن يكون وجوده غير مسبوق بالعدم وهو  
القديم أو يكون مسبوقاً به وهو الحادث والحكام يطلقون  
القديم أيضاً على ما لم يسبق وجوده بغيره والحادث على ما سبق  
وجوده بغيره ويسمونهما قديما وحادثا بالذات والآخرين قديما  
وحادثا بالزمان فقد يكون الشيء عندهم قديما بالزمان حادثا

بالبذات وكل حادث بالزمان حادث بالبذات وكل قديم بالبذات  
قديم بالزمان

**فصل** العالم بجميع أجزائه حادث خلافا للحكماء لأنه أعيان  
وأعراض والأعيان لا تخلو عن الحوادث لأنها لا تخلو عن الحركة  
والسكون وكلاهما حادث أما الحركة فلما فيها من الانتقال  
من حال إلى حال فتكون على التجدد والتقضي وأما السكون  
فلأنه جائز الزوال لأن كل جسم قابل للحركة والقديم ليس  
جائز الزوال وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث والآن  
الحادث قديما وما يقال أن الحادث بالشخص قد يكون قديما  
بأنواع كركن الأفلاك ما فيه بانه من جسم أم أن  
النوع ذاته الذي هو ذاته من ذاته ما فيه بانه من ذاته  
وأنه حادث لأن له في ذاته أعراضا وأيضاً الأعراض  
ذاتها لا تبقى مادام هي في الوجود فلهذا لم يثبت العالم كله وإذا كان  
سادثا لم يكن وجوده مقتضى ذاته فلا بدله من موجود غيره  
والآن لم يثبت بالمرجع بل مرجع وهو محال وذلك الموجد لا بد

792



ان يكون موجودا والا لم يفد غيره الوجود ولا بد ان يكون  
وجوده مقتضي ذاته فيكون واجب الوجود والا كان وجوده  
من غيره وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل وكلاهما محال الاول  
لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه والثاني ببرهان التطبيق  
وهو انه لو تسلسلت امور غير متناهية فلنفرضا جملة وما هو  
انقص منها بعدد متناه جملة اخرى ثم نطبق بين الجملتين بأن  
نجعل كل واحد من الناقصة بازاء واحد من الزائدة فان وجد  
بازاء كل واحد منها واحد من الناقصة كانت الناقصة مساوية  
للزائدة وهو محال وإلا كانت الناقصة متناهية فتكون الزائدة  
ايضا متناهية لانها لا تزيد عليها إلا بعدد متناه فيلزم تنهاى  
غير المتناهى وهو محال وايضا العالم ليس واجب الوجود لانه  
مركب ومتحيز وذو حدود ونهايات لان الابعاد متناهية  
فيكون ممكنا فيحتاج في وجوده الى واجب الوجود لئلا يلزم  
الترجيح بلا مرجح أو الدور أو التسلسل وواجب الوجود  
الموجد للعالم هو الله تعالى (تنبيه) وجوده تعالى لا يسبقه عدم

ولا يحقّه عدم والالم يكن واجبا فهو قديم باق ازلى ابدى

(الكلام في تنزيهاًه تعالى) ١١٧

فصل - قال الحكماء صدور العالم عن الواجب بالاجاب  
فيكون قديماً أما بالشخص كالأفلاك أو بالنوع كحركاتها أو  
بالجنس كالعناصر لكن ثبت انه حادث فيكون صدوره عن  
الواجب بالاختيار ويكون مسبوقاً بالتصد والارادة

فصل - الواجب الموجد للعالم واحد لا شريك له والـ  
امكن التمانع بينهما بان يريد احدهما امر او يريد الآخر ما ينفيه  
لكن التمانع محال لان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال  
والتمانع لو وقع فان نفذ مرادهما لزم اجتماع المتنافيين والالزم  
العجز المافي لوجوب الوجود لما فيه من شائبة الاحتياج ويصح  
اثبات الوجدانية بالادلة النقلية فاعلم انه لا إله إلا الله وما كان  
معه من إله لان الشرع لا يتوقف على الوجدانية وزعم الحكماء ان  
وجود الواجب عين ذاته لئلا يلزم الاحتياج المنافي لوجوده

فذااته عين وجوده فوجوب وجوده هو وجوب ذاته وزعموا  
 ان وجوب ذاته عين ذاته فلو تعدد الواجب لكان وجوب  
 الذات الذى هو نفس الذات مشتركا بين متعدد فيمتاز كل  
 عن الآخر بالتعين فيلزم ان هوية كل منهما مركبة من الماهية  
 والتعين والمركب لا يكون واجبا وايضا الوجوب الذى هو  
 نفس الماهية هو المقتضى للتعين وكل ماهية اقتضت تعينها  
 ينحصر نوعها في شخص واحد لانه لو وجد منها شخص  
 آخر لكان معها تعين آخر فينفك عنها التعين الاول فيختلف  
 المعلوم عن علته وهو محال والمخالف هنا الثنوية فالواجب في  
 العالم خيرا وشرا فيلزم ان يكون لكل منهما إله والا كان  
 الواحد خيرا شرا وهو باطل وذلك مردود بانه ان كان  
 المراد بالخير من يغلب خيره على شره وبالشرير عكسه فليس  
 بالازم وان كان المراد بالخير فاعل الخير وبالشرير فاعل الشر  
 فليس بباطل والنصاري انما قالوا بالوهية عيسى ومريم ولم  
 يقولوا بوجوب وجودهما الوثنية انما جعلوا الاصنام آلهة



جوهر اهل العلم والشراء بالقاهرة  
مجمع النسخ النسخ  
الاشعري الشافعي

وعبدوها لتقربهم الى الله تعالى ولم يجعلوها واجبة الوجوب  
لكن الكل باطل لان الالهية واستحقاق العبادة من  
خواص واجب الوجود الخالق للعالم

٧٩٢ فصل - ذاته تعالى مخالفة لسائر الذوات فليس له مثل لانه  
لو شاركه غيره في الذات لخالفه بالتعين حتى يتحقق امتياز هوية  
كل منهما عن هوية الاخر فتتحقق الاثينية وما به الاشتراك  
غير ما به الامتياز والافتراق فيلزم التركب في هوية كل منهما  
وهو ينافي الوجوب الذاتي وقد يستدل بانه لو مائل شيئا منها  
لشاركه في احكامه لان المثليين يتكافآن في جميع الاحكام لكن  
هذا في التماثل بمعنى الاشتراك في الحقيقة النوعية وما هنا في  
مطلق الذاتية وقال قدماء المتكلمين ذاته تعالى مماثلة لسائر  
الذوات في الذاتية وانما تمتاز عن غيرها بوجوب الوجود  
وكونه حيا عالما قادرا على الكمال في الكل قالوا لان الذات تنقسم  
الى الواجب والممكن ومورد القسمة مشترك بين اقسامه وهو  
ما به اشتراكه في الذات وهو عارض للذوات المخصوصة

ومنشأ الاشتباه عدم الفرق بين عنوان الموضوع وذات الموضوع ثم عنوان الموضوع قد يكون عين ذات الموضوع وقد يكون جزأها وقد يكون عارضاً لها فلا يثبت التماثل والاشتراك بمجرد اشتراك العنوان (تفه) الله تعالى لم يلد لعدم مجانسته لغيره ولم يولد لأنه واجب وقديم والمولود ممكن وحادث ولأن الولادة من خواص الأجسام لا تنافيها حلول المولود في الوالد والله سبحانه الله تعالى ليس بـمـ سياتي وبعض الجهال قالوا ولد الله وأنهم لكاذبون ما انفك الله من ولد وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بافواههم ولا حقيقة له

فصل - ليس الواجب في جهة ولا مكان سواء كان المكان هو السطح الباطن من الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى كما عليه الحكماء أو كان هو البعد الموجود المجرد عن المادة القائم بذاته كما عليه بعضهم أو كان هو البعد الموهوم كما عليه المتكلمون لأنه لو كان كذلك لزم قدم الجهة والمكان ولأن

٧٩ ٢

المتكمن محتاج الى مكانه والمكان مستغن عن المتكمن فيلزم  
امكان الواجب ووجوب المكان ولانه اما ان يكون في بعض  
الا حياز أو في جميعها والأول باطل لتساوي الأحياز وتساوي  
نسبة الواجب اليها فيلزم التراجع بلا مرجع واحتياج الواجب  
الى الغير والثاني باطل لانه يستلزم تداخل الواجب مع الاجسام  
ومخالطته تعالى لقاذورات العالم وخالف المشبهة توهموا ان كل  
موجود اما متحيز أو حال في متحيز وانه تعالى اما متصل  
بالعالم أو منفصل عنه وعلى كل فهو متحيز وهو من دفع  
بمنع الحصر وانه أما داخل العالم أو خارج العالم اولاً والثالث  
خارج عن مقتضى العقل فبقى الاولان فيكون في حيز  
وفي جهة وهو من دفع باختيار الثالث وهو خارج عن مقتضى  
العقل لا عن مقتضى العقل وخصوه بجهة الفوق للنصوص  
التي تعارضون بها من فوقهم لكنها مؤولة

فصل في ان جسماً لا كان متحيزاً وكان مركباً فلا يكون  
واجباً او حالاً الحقيقة هو جسم حقيقة بل قال بعضهم هو جسم

على صورة الانسان توهموا ان كل موجود فهو متحيز او حال  
في متحيز والثاني محال في حقه تعالى والاول هو الجسم  
وتوهموا ان كل قائم بنفسه فهو جسم وهو مندفع بالمنع  
وليس جوهرًا ولا عرضًا أما الثاني فلاحتياجه الى محل  
وأما الاول فلانه عندنا المتحيز بالذات والواجب ليس كذلك  
وعند الحكماء ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لافى  
موضوع فيكون وجوده غير ذاته ووجود الواجب عين  
ذاته عندهم

٧٧٢ فصل سوليس في زمان باتفاق العقلاء سواء كان الزمان مقدار  
حركة الفلك الا عظم كما عند الجمهور أو حر كته او ذاته كما عند  
بعضهم أو جوهرًا مجردًا كما عند قدمائهم أو مقارنة متجدد  
للتجدد كما عند المتكلمين لان الواجب قبل الزمان فلا يكون  
فيه نعم وجوده تعالى يقارن الزمان كما يقارن وجود العالم  
وان كان متقدما عليه

٧٧٣ فصل - ولا يتحد بغيره لامتناع اتحاد الاثنين ولزوم انقلاب

الواجب ممكننا أو الممكن واجبا أو اجتماع الوجوب والامكان  
في واحد ولا يحل في غيره للزوم الاحتياج والتعجز ولا تحل  
صفته في غيره لامتناع انتقال الصفة عن محلها وحكي عن  
النصاري اتحاد ذاته تعالى بعيسى وحلول ذاته بعيسى وانتقال بعض  
صفاته الى عيسى وحكي الحلول والاتحاد عن بعض غلاة الشيعة  
في حق علي وعن بعض المتصوفة وتعالى بعضهم حتي انكر  
الاتحاد والحلول لعدم وجود غيره تعالى حتي يتحد به أو يحل  
فيه والكل باطل

٧٧٢ فصل - ولا يتصف بحادث لانه لا يقوم بذاته تعالى الا  
كمال فلو كان حادثا لزم النقص قبله وهو محال وقد منع لجواز أن  
كل حادث قبل كل حادث حادث آخر لا الى بداية ويدفع بان برهان  
المتكبر يدل ذلك وبأنه يستلزم عدم خلو الواجب عن  
الحوادث لا يخالو عن الحوادث حادث وأيضا لو جاز قيام  
الحادث بالحوادث لجاز ازالا لوجود الحادث  
الحوادث بالحوادث لجاز ازالا لوجود الحادث



الحادث به فيما لا يزال وأيضا لو قام به حادث لتأثرت ذاته  
وتغيرت به وهو محال وأورد عليه انه ان اريد بذلك اتصاف  
ذاته بذلك الحادث بعد ان لم تكن كذلك فهو محل النزاع  
وان اريد أن ذلك الحادث يحصل في ذاته من فاعل غيره فهو ممنوع  
لجواز ان يكون ذاته تعالى هو الفاعل وان اريد تغير في الواجبية  
فممنوع أيضا واجازه المجوس مطلقا لانه تعالى متكلم سميع  
بصير ولا تتصور الا بوجود الخاطب والمسموع والمبصر  
وهي عادة فالكلام والسمع والبصر حادثة ورد بان حدوث  
المتعلق انما يستلزم حدوث التعلق ولان الله تعالى صار خالقا  
للعالم بعد ان لم يكن وصار عالما بانه وجد بعد ان كان عالما  
بانه سيوجد ورد بان التغير في العلاقات والاضافات لا في  
الصفات الحقيقية واجازه الكرامية في الحادث المحتاج اليه  
في الایجاد ف قيل هو الارادة وقيل هو قول كن ورد بانه يكفي  
في الایجاد حدوث تعلق الارادة أو تعلق الامر

فصل - ولا يتصف بشئ من الكيفيات المحسوسة كالطعم

واللون والصورة والشكل والرائحة والحرارة والبرودة والخفة  
والثقل والصوت لانها من توابع الجسمية المستلزمة للتركيب  
المنافي للوجوب (تتمة) كما لا يتصف وجوده ببداية ولا نهاية  
لمنافتهما للوجوب لا يتصف ذاته ببداية ولا نهاية لانهما من  
توابع المسافة القابلة للانقسام والتجزى المستلزم للتركيب المنافي  
للووجوب

فصل - ولا يتصف بشيء من الكيفيات النفسانية المختصة  
بالاجسام ذوات الانفس الحيوانية كاللذة والام  
والغضب والحلم والبخل والكرم والجبن والشجاعة والخوف  
والاثم والفرح والحزن وسائر الفرائض لانها من توابع المزاج  
الذي لا يكون المنافي للوجوب ، ومن ثم ترى العلماء يفسرون  
في كلامهم بالاحسان او اداة الانس ان لا يعنها الاصلى وهو  
هو النفس النورية والاحسان وحده تعالى بتأخير  
العذاب عنه تعالى بالعذاب وكرمه تعالى بكثرة الانعام فلا  
يفسرونها بنفس الماسكات بل بنفائهم وآثارها الراجعة الى القدرة او

الارادة بدون توسط تلك الممسكات واثبت الحكماء اللذة العقلية بناء على انه تعالى يدرك كمالاته وادراك الملائم هو اللذة وقد يمنع الثاني لجواز ان اللذة كيفية تتبع ذلك الادراك في الحيوان بل هو التحقيق

779. (الكلام في معانيه)

فصل - وله صفات وجودية راية هـ. إننا إنما نرى وهي القدرة  
والإرادة والعلم والحياة والدمع والسمع والكلام وهذه  
الصفات من قبيل الكيفيات النفسانية فمعنى اختصاصها  
بالأجسام الحيوانية أنها لا توجد في النباتية ولا في الجمادية  
كما قاله سيد المحققين على أنها في الواجب تعالى ليست مثلها في  
الحيوان بل حقائقها فيه تعالى مخالفة لها في الحيوان ومن ثم كانت  
باقية في الواجب وفي بقائها في غيره خلاف كسائر الأعراض  
فصل - القدرة صفة بها يتأتى الفعل والترك وبها إيجاد الممكن  
والإرادة صفة بها يتخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه من  
الوجوه المتقابلة والعلم صفة بها انكشاف الأشياء على ما هي

عليه والحياة صفة بها يصح الاتصاف بالعلم والارادة والقدرة  
والسمع صفة بها انكشاف السموعات والبصر صفة بها  
انكشاف المبصرات ولا مانع من انكشاف الشيء الواحد  
بطرق متعددة وحيث لم يرد الشرع باتصافه تعالى بالذوق  
والشم واللمس ينبغي الامساك عن ذلك نعم قال امام الحرمين  
وتبعه فريق من المحققين انه تعالى يدرك المشومات وهي  
الروائح والمذوقات وهي الطعوم والمموسات نحو الحرارة  
والبرودة كما يدرك السموعات والمبصرات ويتزهره عن كونه  
شاماً ذاتاً لا مسالماً لانها تنبئ عن اتصالات يتعالى الله عنها  
ولا تنبئ عن الادراك لصحة قولنا شملت تفاحة فلم أدرك  
رائحتها

والكلام صفة ليست من قبيل اللفظ ولا الصوت  
والعاني الذهنية المتعددة المدلولة للالفاظ بل هي  
العلم والارادة والقدرة من اطلع عليه على معاني مختلفة  
لانها بالعلم والارادة والقدرة يكون أمراً وعلي طلب الترك  
( ٢ — خلاصة )

يكون نهيا وعلى حكاية ما في الواقع يكون خبرا وهكذا وذلك  
 المعنى غير العلم لانه قد يخبر الرجل بما لا يعلمه وغير الارادة  
 لانه قد يأمر بما لا يريد كالمختبر لعبد هل يطيعه فهو معنى  
 ثالث وكما يطلق كلامه تعالى على ذلك المعنى القديم القائم بذاته  
 تعالى يطلق على اللفظ الذي يخلقه الله تعالى بدون مدخلة أحد  
 من خلقه ويكتب في اللوح ويحفه الملك وينزل على الانبياء  
 ويسمع عادة والنصوص الدالة على الحدوث تحصل على هذا  
 المعنى هذا ما عليه الاصحاب وقال بقية الفرق كلامه تعالى  
 هو هذا اللفظ لا غير فالخبايلة والحشوية قالوا ومع ذلك فهو قائم  
 بذاته تعالى وقديم وهو جهل أو عناد لان اللفظ مركب من  
 حروف متعاقبة متجددة متقضية فيكون حادثا والكرامية  
 قالوا قائم بذاته تعالى وحادث وقد سبق أن الحادث لا يقوم  
 بذاته تعالى والمعتزلة قالوا حادث وقائم ببعض الاجسام لا بذاته  
 تعالى وهذا لا يكون صفة له تعالى (تتمة) يتمتع عليه تعالى  
 الكذب أما عندنا فلا أنه نقص والنقص على الله تعالى محال



بالاجماع ولانه لو اتصف بالكذب لكان كذبه قديما فيمتنع  
زواله فيمتنع عليه الصدق فيما كذب فيه وهو باطل لان من  
علم شيئا امكنه أن يخبر عنه على ما هو به وهذا الوجهان  
انما يدلان على امتناع الكذب في الكلام بالمعنى الاول والذي  
عليه المعول هو التمسك بانه تواتر عن الانبياء كونه تعالى  
صادقا في كلامه كما تواتر عنهم كونه متكلم والمعجزات تدل  
على صدقهم في اخبارهم واما عند المعتزلة فلان الكذب قبيح  
والله تعالى لا يفعل القبيح ولانه منافي لمصلحة العالم لانه يرفع  
الوثوق عن اخباره التي بها صلاح الآخرة والاولى ومراعاة  
المصلحة واجبة عليه تعالى وتركها قبيح وهو مبني على ما عندهم  
من القبح العقلي كما سيأتي

فصل — وانما كان تعالى قادرا مريدا لانه لو لم يكن  
كذلك كان فاعلا بالايجاب ولو كان كذلك لم تستند اليه الحوادث  
لانها تستند اليه وقول الحكماء أن استنادها اليه انما هو  
مما لا يخلو في الوجود بالابتداء باطل لبطلان تعاقب

حوادث لا أول لها ببرهان التطبيق وأيضا لو كان موجبا لارتفع  
ما ثبت بالإيجاب لانه لو كان موجبا لآثاره لكان موجبا  
للحادث منها وارتفاع الحادث واقع ولو ارتفع ما ثبت بالإيجاب  
لا يرتفع الموجب لان اثر الموجب لازم له وارتفاع اللازم  
يستلزم ارتفاع الملزوم وقول الحكماء أن إيجابه للحادث انما هو  
بشرط حادث وهلم جرا فملزوم الاثر الحادث انما هو مجموع  
الذات والشرط وهو يرتفع بارتفاع الشرط لامع الذات حتى  
يلزم ارتفاع الذات باطل لانه مبنى على تعاقب حوادث لا أول  
لها وهو باطل وقال الحكماء هو فاعل بالإيجاب لا بالاختيار  
لان تعلق القدرة لا يكون إلا لمرجح والتأثير في ذلك المراجع  
لا يكون إلا لمرجح وهلم جرا فيلزم التسلسل وهو مندفع  
بان المراجع هو تعلق الارادة وهو لذاتها فلا يتوقف على مرجح  
كما في اختيار الهارب من السبع أحد الطريقين المتساويين  
والجائع أحد الرغيفين المتساويين والعطشان أحد القدحين  
كذلك وانما كان عالما حيا لان اثره وهو العالم في غاية من

الاحكام والاتقان ولا يتصور ذلك إلا من عالم وأيضا هو فاعل  
بالاختيار فيكون فعله عن قصد ولا يتصور ذلك إلا من  
عالم وكل عالم فهو حي وانما كان سميعا بصيرا متكاملا لدلالة  
النصوص من الكتاب والسنة واجماع الانبياء على  
ذلك وما يقال أن الحياة هي اعتدال المزاج أو صفة تتبعه  
والسمع والبصر يرجعان الى تأثر الحاسة وذلك في حقه  
تعالى محال فهو ممنوع وما يقال أن السمع والبصر نفس  
العلم بالسموع والبصر والتكلم إيجاد الكلام لا الاتصاف  
به ممنوع

فصل - وانما كانت وجودية بمعنى موجودة بوجود  
زائد على وجود الذات لانه تعالى قادر والقادر من ثبت له  
القدرة وقامت به وهكذا وقد يقال أن العاجز يتصف بالعجز  
والجاهل بالجهل ولا يلزم من ذلك كون كل منهما وجوديا  
بل سلم أن القدرة والعلم ونحوهما وجودية في الشاهد فلا  
يحتاج إلى وجودية في الغائب ونفاها الحكماء لانه لو كان

له صفة زائدة على ذاته لكان فاعلا وقابلا وغير المركب لا يكون  
كذلك ورد بمنع الثاني وقالت المعتزلة هو قادر بذاته لا بقدرة  
زائدة على ذاته وهكذا بمعنى أن ذاته تعالى يترتب عليها ما يترتب  
على القدرة من التأثير وما يترتب على الإرادة من التخصيص  
وما يترتب على العلم من الانكشاف وهكذا ومعنى كونه  
متكافيا أنه موجود لا كلام في بعض الاجسام واحتجوا بان  
في اثبات زيادتها على الذات اثبات تعدد القدماء وهو كفر  
واستكمال لذاته بغيره فيكون بدونها ناقصا وتعليل للقادرية  
مثلا بالقدرة التي هي غير ذاته فيكون محتاجا في قدرته الى  
غيره مع انها واجبة لذاته تعالى ورد بان الكفر اثبات تعدد  
الذوات واستكمالها بما اقتضته ذاته لا يستلزم نقصا في ذاته وتعليل  
قادرته بما نشأ عن ذاته لا يستلزم احتياجه الى غيره على أن  
صفاته تعالى ليست غير ذاته كما انها ليست عنها هذا والتردد  
في أن تلك الصفات زائدة على الذات في الوجود أو ليست  
زائدة لا يقدح في الايمان وانما كانت ازلية لانه تعالى لا يتصف

بمحدث وقائمة بذاته لان صفة الشيء لا تقوم بغيره ولا بنفسها  
 فصل — واثبت الخيفية التكوين صفة حقيقية وقالوا  
 اثر القدرة صحة الفعل من الفاعل واثرت التكوين نفس الفعل  
 والشيخ الاشعري البقاء بناء على انه صفة وجودية وابوسعيد  
 القدم والرحمة والرضا والكرم بناء على ذلك والتحقيق  
 ان التكوين هو اليجاد بالقدرة فهو صفة اضافية وان البقاء  
 هو استمرار الوجود وعدم انتهائه وان القدم عدم ابتداء  
 الوجود فكل منهما صفة سلبية والبواقي ترجع الى القدرة او الارادة  
 واما ماورد في الكتاب او السنة من الاستواء والوجه والعين  
 واليد واليمين والجنب والاصابع والكف والقدم والضحك  
 والتم اجند فقال بعض السلف هي صفات له تعالى لا كما  
 في المحدث ولا نعلم ماهي والجمهور على انها مصروفة  
 له تعالى وولة بمعان لا ثقة به تعالى كتاويل الاستواء  
 والوجه بالذات والعين بالبصر واليد بالقدرة  
 واسبابه تعالى كالغفران والفرجة



الى ما سبق من الصفات كالقدرة والارادة أو التنزيهات  
كالاول والاخر الراجعين الى القدم والبقاء

فصل — قدرته تعالى صالحة للتعلم بكل ممكن لان مقتضي  
للقادرية هو الذات لاستناد صفاته الى ذاته والمصحح المقدرية  
هو الامكان لان الوجوب والاستحالة يحيلان المقدرية  
والامكان مشترك بين جميع الممكنات على السواء فتكون  
مستوية النسبة الى ذات القادر فاذا قدر علي بعضها قدر علي  
كلها وقدرته تعالى بها ايجاد كل ما يقع من الممكنات لثلا  
يلزم النقص فيها وتأثير القدرة تابع لتعلق الارادة فارادته  
تعالى تتعلق بكل ما يقع من الممكنات خيرا كان أو شرا  
وان كان لا يرضى الشر ولا يحبه لانه لا يرضى لعباده الكفر  
ولا يحب الفساد وخالف الثنوية فقالوا لا يقدر على الشر  
والا كان خيرا شريرا وهو باطل وقد مردفنه نعم لا يطلق  
عليه لفظ الشرير لانه غلبة الشر في فعله تعالى أو لعدم  
التوقيف وخالف المعتزلة فقال بعضهم لا يقدر علي الفعل

القيح ولا يريد له لانه مع العلم بقبحه سفه وبدونه جهل  
ويدفع بانه لا قيح بالنسبة اليه تعالى لان الكل ملكه  
وبعضهم لا يقدر علي مثل فعل العبد لانه اما طاعة ان اشتمل  
علي مصلحة أو معصية ان اشتمل علي مفسدة او سفه  
ان خلا عنهما والكل محال منه تعالى ويدفع بانها اعتبارات  
تعرض للفعل بالنسبة اليها بحسب قصدنا ودواعينا وفعله تعالى  
منزه عن هذه الاعتبارات وذلك لا ينافي تماثل الفعلين في الذات  
وبعضهم لا يقدر علي نفس فعل العبد للامتناع وهو انه لو اراد  
العبد فعلا واراد الله عدمه فان نفذ مرادها معا اجتمع النقيضان  
وان لم ينفذ شيء منهما ارتفع النقيضان وان نفذ مراد احدهما  
لزم عدم قدرة الآخر والمقدر خلافه وأيضا لو اثرت قدرة  
الله في فعل العبد لاجتمع مؤثران علي اثر واحد ودفع كل  
منهما بانه مبني علي تأثير قدرة العبد في فعله وهو ممنوع  
بل باطل كما يأتي

فصل — وعمله تعالى يتعاقب بجميع المفهومات الممكنة

والواجبة والمتنوعة لان المقنضى لعله هو ذاته والمصحح للمعلومية  
ذوات المفهومات بل امتياز كل منها عن الآخر وهو مشترك  
بين المفهومات فنسبة الكل الى ذاته تعالى سواء فاذا كان  
عالما ببعضها كان عالما بجميعها وخالف من قال لا يعلم نفسه  
لان العلم نسبة فلا يكون الا بين شيئين ورد بمنع كونه نسبة  
بل هو صفة ذات نسبة الى المعلوم ونسبة الصفة الى الذات  
ممكنة ولو سلم فانفاير الاعتباري كاف ولذلك يعلم احدنا  
نفسه ومن قال لا يعلم شيئا اصلا والا علم نفسه اذا علم شيئا  
علم انه عالم به وذلك يتضمن علمه بنفسه وعلمه بنفسه متمتع  
كما مر ورد بمنع امتناعه كما مر ومن قال لا يعلم غيره لانه  
لو علم غيره لعلم علمه بذلك الغير وعلم علمه بذلك العلم وهلم  
جرا فيكون في ذاته علوم غير متناهية وهو باطل ورد بان  
علمه واحد واللازم هو حصول تعلقات واضافات غير متناهية  
وهو جائز ومن قال يعلم بعض الاشياء لاجميعها لانه لو علم  
كل شيء لعلم بعلمه لانه شيء ولو علم بعلمه لزم التسلسل

فى العلوم ورد بما مر ومن قال لا يعلم غير المتناهي اذ المعلوم  
متميز عن غيره وغير المتناهي غير متميز والا كان له حد به  
يتميز فلا يكون غير متناه وورد بان تميز غير المتناهي عن المتناهي  
لا يتوقف على ان يكون له حدود نهائية لانه يكفي فى امتيازه  
عن المتناهي عدم تناهيه ومن قال لا يعلم المعلوم لعدم امتيازه  
ورد بانه ممتاز فى نفسه وان لم يمتاز فى الخارج وأيضا يكفي  
فى العلم به امتيازه على فرض وجوده ومن قال لا يعلم الجزئيات  
المتغيرة وهم جمهور الحكماء لان التغير فى المعلوم يستلزم التغير  
فى العلم ورد بان اللازم هو التغير فى تعلق العلم لافى نفس  
العلم وكلامه تعالى يتعلق بما يتعلق به علمه بمعنى انه يدل عليه  
وسمعه يتعلق بكل مسموع وبصره بكل مبصر وقيل كلاهما  
يتعلق بكل موجود

( الكلام فى احواله تعالى )

ثم : رؤيته تعالى وتقع للمؤمنين فى الجنة

أما جوازها فلان موسى عليه السلام طلبها ولو كانت ممتنعة  
لم يطلبها ولانه تعالى علقها باستقرار الجبل وهو ممكن ولو كانت  
ممتنعة لم يعلقها بالممكن ولان الصادق اخبر بوقوعها للمؤمنين  
في الآخرة قال تعالى وجوه يومئذ ناضرة الي ربها ناظرة  
وقال عليه الصلاة والسلام سترون ربكم كما ترون القمر ليلة  
البدر ولو كانت ممتنعة لم يخبر الصادق بوقوعها وأما وقوعها  
فلما مر من اخبار الصادق وما يتسأل على الاول ان موسى  
انما طلب العلم الضروري بذاته تعالى أو طلب رؤيته لاجل  
تعليم قومه امتناعها أو طلبها ليزداد طمأنينة بسماع كلامه تعالى  
مردود بانه تكلف لا تدعوا اليه ضرورة وعلى الثاني ان المعلق  
عليه هو استقرار الجبل حال تحركه وهو محال وانه ليس  
المقصود بيان امكان الرؤية أو امتناعها بل بيان عدم وقوعها  
لعدم الاستقرار الذي علق عليه مردود أما الاول فلان المعلق  
عليه هو استقرار الجبل من حيث هو على أن استقرار الجبل  
حال تحركه ممكن في نفسه لا مكان وقوعه بدل التحرك واما الثاني



فلان الشيء قد لا يقصد من الكلام لكنه يلزم منه وامكان  
الرؤية كذلك وعلى الثالث ان الى اسم بمعنى النعمة فمعنى الآية  
نعمة ربها ناظرة أي منتظرة نعمته وان الحديث ان سلم انه  
قطعي الدلالة على الرؤية البصرية فهو ظني السند فلا يفيد اليقين  
مردود اما الاول فبأنه تعسف واما الثاني فبأن الحديث مشهور  
بل رواه أحد وعشرون من اكابر الصحابة واستدل الشيخ  
الاشعري واكثر ائمتنا علي الجواز بان مدار صحة الروية  
هو الوجود لا نأثر في الايمان والاعراض جميعا والمشارك  
بينهما الصالح للرؤية هو الوجود والبارى موجود فيصح  
أن يرى وما يقال أن هذا لو سلم يستلزم صحة رؤية مالا  
يري من الموجودات كالهواء من الاجسام والطعم والصوت  
والراحة والحرارة والبرودة من الكيفيات مدفوع بانهم  
لا يسمون صحة رؤيتها وانما لا تري لجري العادة بعدم رؤيتها  
ولا يسمونها صحة رؤيتها لكون بقى ما يقال لا نسلم ان مدار  
الرؤية هو الوجود بل هو ما لا يكون مدارها الوجود



شروط وقوعها فيجب أن تقع دائماً لأنه لو جاز عدمها مع حضوره  
تعالى لجاز أن يكون بحضور تناجبال شاهقة ولا تراها وإنه سفسطة  
وهو مردود بان لا نسلم وجوب الرؤية عند اجتماع الشروط  
ولو في الاجسام لأنها بخلق الله تعالى فيجوز أن لا يخلقها عند  
اجتماع شرائطها وحضور الجبال لدينا مقطوع بعدمه ولقوله  
تعالى لا تدركه الابصار فانه يدل على عدم الوقوع لان ادراك  
الابصار هو الرؤية أو لازم لها والنفي في الآية من قبيل عموم  
السلب لجميع الاشخاص وهو يستلزم عموم الاوقات فلا تقع  
الرؤية لاحد أبداً ويدل على عدم الجواز لأنه مسوق في  
مقام التمدح وما كان عدمه مدحاً كان وجوده نقصاً والنقص  
على الباري لا يجوز فخصول رؤيته لا يجوز ودفع بالمنع لجواز  
أن الإدراك بالابصار اخص من الرؤية بان يكون هو رؤية  
الباري على وجه الاحاطة بجوانبه وجواز أن النفي من قبيل  
العموم وجواز أن عموم الاشخاص لا يستلزم عموم  
الزمان بل انه لا يحل عدم الرؤية فيدل على الجواز لأنها

لو امتنعت لما حصل التمدح بنفسها كالمعصوم لا يمدح بنفسه رؤيته  
 وكألهواء الصوت والطعم والرائحة فلها ممتعة رؤيتها عندهم  
 ولا تمدح بنفسها وإنما التمدح في أن يمكن رؤيته ولا يري  
 للتمنع والتعزز بحجاب الكبرياء ولقوله تعالي وقال الذين  
 لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائكة أو نرى ربنا وأذ  
 قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتي نرى الله جهرة يسئلك أهل  
 الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء فقد سألوا موسى  
 اكبر من ذلك الآيات فأنهالو كانت جائزة لما ذمهم على سؤالها  
 ولا جازاهم عليه ودفع بانه إنما ذمهم وجازاهم لان طلبهم ايها  
 كان تغتبا وعنادا كما استعظم سؤالهم انزال الملائكة وانزال  
 الكتاب عليهم مع امكانهما

فصل .. ذهب الشيخ الاشعري وتبعه حجة الاسلام  
 النزالي انه يجوز سماع كلامه تعالي النفس القائم بذاته بناء  
 على أن مدار صحة السماع هو وجود المسموع وأن لم يكن  
 صوتا كما أن مدار صحة الرؤية هي وجود المرئي وان لم يكن



نفسه وكون العالم عاقلًا لا الأول متحقق في الباري تعالى والثاني  
متحقق في الأنس والجن والملأ وكما تحقق المدار تحقق  
الدائر وأما عدم الوقوع فلأنه لا يعلم منه تعالى إلا الوجود  
بمعنى أنه متحقق في الخارج والساووب بمعنى أنه واحد لا تكثر فيه  
أزلى لا يسببه عدم ابتدائي لأن الله عدم وهكذا والصفات  
بمعنى أنه قادر عالم وهكذا والاشاغات بمعنى أنه خالق رازق  
وهكذا والعلم بهذه الأمور ليس علما بمعية الذات ولا يستلزم  
العلم بحقيقته كذا قالوا وإنما يتم هذا لو ثبت أنه لم يقع ولا يقع  
لاحد من خلقه سوى ذلك وخالف في الجواز الفلاسفة  
وبعض الأصحاب كالغزالي وإمام الحرمين فقالوا يتمتع العلم بها  
لأن التعقل إما بالبدئية وإما بالنظر في الحد أو في الرسم وحقيقته  
تعالى ليست بدئية ولا يمكن تحديدها لعدم تركبها من الجنس  
والفصل والرسم لا يفيد الحقيقة ودفع بمنع حصر التعقل فيما  
ذكره وبأن الرسم لا يلزم أن يفيد الحقيقة لكن لا يتمتع أن  
يفيدها وتوقف البعض كالقاضي أبي بكر وضار بن عمرو



و مخالف في عدم الوقوع كثير من المتكلمين من أصحابنا ومن  
المعتزلة فقالوا العلم بها واقع لانه لو لم تكن حقيقته متصورة  
لا تمتنع الحكم عليها بانها غير متصورة و امتنع الحكم عليها بالوجود  
والسلوب والصفات والاضافات ودفع بان التصديق  
لا يتوقف على التصور بالـ كنه بل يكفي فيه التصور بالوجه

### ( الكلام في افعاله تعالى )

فصل - الله تعالى هو الخالق لافعال العباد الاختيارية  
كغيرها لانه لو لم يكن كذلك لكان الموجد لها هو العبد ولو  
كان كذلك لعلم تفاصيل كل فعل منها واللازم باطل ولقوله  
تعالى والله خلقكم وما تعملون الله خالق كل شيء خلق كل  
شيء فقدره تقديرا انا كل شيء خلقناه بقدر فعال لما يريد وهو  
يريد الخير باتفاق ومنه الايمان والطاعات وخالف المعتزلة فقالوا  
الموجد لها هو العبد بل تجاسر متأخروهم فقالوا الخالق لها هو  
الله وقد قال تعالى في مقام التمدح وبيان مناط استحقاق  
الاعمال ان من يخاف كمن لا يخاف افعالا تذكرون ثم منهم من ادعى



تقدرته و ارادته اليه وبان منها قبيحا كالكفر والظلم وبتية المعاصي  
 وخلق القبيح قبيح والله منزّه عن القبيح وهو مدفوع باذنه  
 لا يقبح من الله شيء لانه حكيم بخلاف العبد انما القبيح كسب  
 القبيح وبظواهر الآيات نحو يكتبون الكتاب بايديهم حتى  
 يغيروا ما بانقسامهم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وهو مدفوع  
 بان هذه ظواهر فتاويل بالكسب لما مر لنا من النصوص  
 والحجة العقلية وعلى تساوي الآيات من الطرفين فهي متعارضة  
 والمرجع الحجة العقلية وقال الحكماء وامام الحرمين هي حاصلة  
 بقدرة العبد لكن على سبيل الوجوب وامتناع التخلف  
 بان يوجد الله في العبد قدرة عند توفر شروط الفعل وارتفاع  
 موانعه فيوجد بها والاستاذ هي حاصلة بمجموع قدرة الله  
 وقدرة العبد على أن يؤثر امعاني نفس الفعل والقاضي بمجموع  
 القدرتين على أن تؤثر قدرة الله في نفس الفعل وقدرة العبد في  
 صفته التي لا توصف بها افعال الله تعالى نحو كونه طاعة أو  
 معصية وقال الجبرية لا اختيار للعبد في شيء من افعاله اصلا

لأن العبد وجميع صفاته من قدرة وإرادة وعلم وغيرها وجميع أفعاله صادرة من الله تعالى ولا نه لا يعلم تفاصيل فعل من أفعاله والاختيار تابع للعلم وهو محدود بانه لو لم يكن له اختيار أصلا لم يكن فرق بين حركة البطش وحركة الارتعاش ولما صح تكليف العبد ولا استحق ثوابا ولا عقابا وبأن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل وأن كان صادرا من الله تعالى هو الاختيار وهو المسمي بالكسب وإن الكسب لا يتوقف على العلم التفصيلي بل يكفي فيه العلم الإجمالي وإن كان الخلق والابحار يتوقف على العلم التفصيلي

فصل - قد يترتب على فعل العبد الذي بإشره باختياره فعل آخر كالانكسار المترتب على الكسر والألم المترتب على الضرب والموت المترتب على القتل والعلم المترتب على النظر والله تعالى هو الخالق لذلك الفعل أيضا لما مر وليس حصوله بالتولد مما ترتب عليه والترتب عادي فلا توليدوا معتزلة لما رأوا أن ذلك الفعل قد يحصل بدون أن يقصده العبد لم

يمكنهم اسناده الي قدرته ابتداء فقالوا بالتوليد وهو أن يوجب  
 الفعل لفاعله فعلا آخر واختلفوا في وقوعه في أفعال الله  
 تعالى فمنعه بعضهم وقال كل أفعاله تعالى مستندة اليه مباشرة  
 والا احتاج الباري في فعله الى سبب ودفع بان لزوم الاحتياج  
 مبني على امتناع وقوع الفعل ان تولد بدون سببه وهو ممنوع  
 واجازه بعضهم لان حركة النبات بحركة الرياح وهي من  
 فعله تعالى مباشرة فحركة النبات من فعله توليدا وقد مر أن  
 تلك السببية عادية فلا توليد أصلا ثم ذهب بعضهم الى أن  
 المتولدات كلها مستندة الى فاعل الفعل الذي تولدت منه  
 فالمتولدات من فعل العبد مستندة اليه لانها لو كانت مستندة  
 الى الله تعالى لجاز تحريك الجبل بتحريك العبد الضعيف وعدم  
 تحريك الخردلة بتحريك العبد القوي وأنه مكابرة وهو مندفع  
 بان دعوى المكابرة منشؤها النظر الى السببية العادية  
 لانها لو كانت مستندة اليه تعالى لما ورد التكليف بها وهو  
 ان التكليف بها راجع الى التكليف باسبابها العادية

وبالجملة أسنادها الى العبد يخالف الكتاب والإجماع على ان الله هو الذي يحيي ويميت وذهب بعضهم الى انها كلها مستندة الى الله تعالى وتجنط بعضهم فقال انها حوادث لا تحدث لها وفيه سد ابواب اثبات الصانع

فصل - والله تعالى مقدر الآجال فانه تعالى لما أحيى الحيوان قدر حياته مدة من الزمان يميتها عقبها وكما يطلق الاجل على تلك المدة يطلق على اللحظة التي علم الله حصول الموت فيها سواء كان بسبب ظاهر كالقتل او لا فالمقتول ميت ببلوغ أجله لا بالقتل والاجل بهذا المعنى لا يتقدم عليه الموت ولا يتأخر عنه ولذلك قال الله تعالى ما تسبق من امة اجلها وما يستأخرون واو لم يقتل اجاز أن يموت بدل القتل وان يبق حيا مدة أخرى اجواز أن أجله لحظة القتل وانه بعدها وقال المعتزلة هو الوقت الذي علم الله أن الموت يحصل فيه مالم يعرض سبب يقتضى تقدمه عليه كالقتل أو تأخره عنه كبعض الطاعات فالمقتول ميت بالقتل لا ببلوغ أجله وقال



جمهورهم لو لم يقتل لبقى حيا حتى يبلغ أجله وبعضهم لو لم يقتل  
لمات بدل القتل قالوا لو كان ميتا ببلوغ أجله لا يقتل القاتل لما  
استحق قتله عمابا وهو مندفع بأن استحقاق العقاب ليسكببه  
الفعل الذي يترتب عليه الموت عادة ثم الاجل واحد على مامر  
لا متعدد كما زعم الكعبي من المعتزلة أن للمقتول أجلين اجل  
القتل واجل الموت بدون قتل وانه لو لم يقتل لعاش الى اجله  
الآخر وكما زعم الحكماء أن للحيوان أجلا طبيعيا وهو وقت  
موته بتحليل رطوبته وانطفاء حرارته الغريزيتين وآجالا اخترامية  
بحسب الآفات والأمراض

فصل سوا الله هو الرزاق لانه الذي يقدر الرزق ويسوقه الى  
الحيوان والرزق ما يسوقه الله الى الحيوان فينتفع به ولو محرما  
وقد ينخص بما ياء طاه او تش به وعلى هذا فلا ياكل ولا يشرب  
أحد رزق غيره . والله المتعزلة تارة بالحلال وتارة بما لا يحرم  
الا تتفادع به لقبح نسبة المحرم الى الله تعالى ويرد على الاول ارزاق  
الدواب التي لا يتصور فيها حل ولا حرمة ويلزم على الاثنين

أن من انتفع طول عمره بالمحرم لم يرزقه الله تعالى وهو خلاف  
الاجماع واما قبح المحرم فنشؤه سوء اختيار العبد في مباشرة  
اسباب الرزق والباري لا يقبح منه شيء وقيل هو ما يسوقه  
الله الى الحيوان مما يصح انتفاعه به سواء انتفع به بالفعل اولا  
ويؤيده نحو قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون وانتقوا مما رزقناكم  
واجيب بانه مجاز لانه يصدد الانتفاع به

فصل - والمسعر هو الله تعالى كما في الحديث والتسمير  
تقدير الشيء بقيمة مخصوصه والغلاء زيدها عن المعتاد والربح  
نقصانها وقال بعض المعتزلة هو متولد من فعل الله تعالى  
كتقليله الشيء وتكثيره الرغبة فيه وزعم بعضهم انه فعل العبد  
مباشرة لانه مواضعه من العباد على البيع والشراء بشئ مخصوص  
فصل - كل واقع في العالم فهو بقضاء الله تعالى وقدره  
وقضاؤه تعالى ارادته المتعلقة ازلا بالاشياء على ماهي عليه فيما  
لا يزال وقدره تعالى ايجاده الاشياء على تقدير مخصوص  
في ذواتها واحوالها فكل ما وقع في العالم فهو مراد له تعالى

وكل ما لم يقع فليس بمراد وقال الحكماء القضاء علمه تعالى بما ينبغي ان يكون عليه الوجود من كمال النظام وهو المسمي عندهم بالعناية التي هي مبدأ افيضان الموجودات على أكمل الوجوه والقدر خروج الموجودات الي وجودها العيني باسبابها على الوجه الذي تقرر في القضاء وانكر المعتزلة القضاء والقدر في الافعال الاختيارية الصادرة عن العباد ويثبتون علمه تعالى بهذه الافعال ولا يسندون وجودها الى ذلك العلم ولا الى ارادة الباري وقدرته بل الى اختيار العبد وقدرته لانه لو كان مريدا لكفر الكافر لم يامر به بالايان لان الامر بخلاف مايراد وقوعه سفيه ولا نه تكليف بما لا يطاق لان خلاف مايريد الله وقوعه ممتنع ولا نه لو كان مريدا للكفر لكان واقعا بقضائه فيكون الرضاء به واجبا لان الرضاء بالقضاء واجب لكان الرضاء بالسكفر كفر ولا نه لو كان الكفر مرادا لكان فعله موافقة لاراده تعالى فيكون طاعة ويثاب فاعله ويندفع الاول بانه انما يكون سفيه لو انحصرت فائدة الامر في وقوع المأمور به

وهو ممنوع لجواز الامر قصدا الى اختبار المأمور هل يطيع  
ام لا أو قصدا الى اظهار العصيان دفعا لتوجيه اللوم على الامر  
في معاقبته العاصي والثاني بان تعلق ارادة تعالى بخلاف ما يامر  
به لا يستلزم امتناعه بل هو باق علي امكانه في نفسه وامكانه  
من المأمور بحسب ما يجده من نفسه والثالث بان الكفر  
مقتضى لا قضاء والواجب هو الرضى بالقضاء لا بالمقتضى ومحصله  
ان الكفر مرضي من حيث ارادة الله تعالى واجبا اياه  
وغير مرضي من حيث اختيار العبد اياه والرابع بان  
الطاعة موافقة الامر وهو غير الارادة وغير مستلزم  
لها وربما احتجوا بآيات نحو كل ذلك كان سيئه عند  
ربك مكروها والمكروه غير مراد وما الله يريد ظلما  
للعباد والظلم واقع لكنها معارضة بآيات اخري نحو فلو شاء  
لهذاكم اجمعين انما يريد الله ليعذبهم بها في الدنيا وتذوق انفسهم  
وهم كافرون وبالجملة قد اجمع السلف والخلف في جميع الاعصار  
والامصار على اطلاق قولهم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن

فانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وتلقته الامة بالقبول  
والاول يستلزم ان كل مالا يكون فهو لا يراد والثاني  
يستلزم أن كل ما يكون فهو مراد بطريق عكس النقيض وقال  
الحكماء العالم أماخير محض كعالم الافلاك أو خيره اكثر من  
شره كعالم العناصر ومتركب منها وترك الخير الكثير لأجل الشر  
القليل شر كثير وهو خلاف مقتضى الحكمة كترك المطر الذي  
به حياة النباتات والحيوانات لأجل انه يهدم بعض البيوت أو  
موت بعض الحشرات فأخير داخل تحت القضاء بالاصالة والشر  
داخل تحته بالتبعية

فليس من الحكمة بحسن بعض الافعال عند الله تعالى وقبح  
بعضها عند الله تعالى بل انما هو من الحكمة بحسن ما يوجب  
الحسن او يوجب الشر او يوجب كونه بحيث يستحق  
الحسن او الشر او كونه بحيث لا يوجب احدا ولا يوجب كونه  
بحيث يستحق الحسن او الشر او كونه بحيث لا يوجب احدا ولا يوجب كونه  
شرعيان لا ياركن الا بورد الشرع لان ما عند الله تعالى مغيب

عنا وليس في الفعل ما يستلزمه فلا يعرف الا بتوقيف ولان  
العبد لا يستقل بفعله واستحقاقه ما ذكر عقلا في مقابلة فعله  
متوقف على استقلاله به ولقوله تعالى وما كنا معذيين حتى  
نبعث رسولا وقالت المعتزلة يحكم بهما العقل وأن لم يرد شرع  
والشرع انما يؤيد العقل فيما يحكم به كحسن الصدق وقبح الكذب  
ويكشف عما لا يدركه كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح  
صوم أول يوم من شوال واحتجوا بان حسن الصدق والعدل  
ونحوهما وقبح الكذب والظلم ونحوهما يحكم بهما العقل بالضرورة  
ولا يتوقف على ورود الشرع ومن ثم يحكم بهما المتدين وغيره على  
السواء وبان من استوي عنده الصدق والكذب في تحصيل  
غرض ومن امكنه انقاذ الغريق واهلاكه يؤثر الصدق على  
الكذب والا نقاذ على الاهلاك ولو لم يكن متدينا ولو لا حكم عقله  
بحسن الصدق والا نقاذ وقبح الكذب والاهلاك لما فعل ذلك  
وبانه لو توقف قبح الفعل على النهي عنه لم يقبح من الله تعالى شيء  
ولو لم يقبح منه شيء لما قبح منه الكذب ولا تصديق المتنبئ الكاذب





## الثواب والعقاب

فصل - لا يفعل الله تعالى قبيحا ولا يترك واجبا جماعا  
لكن عند الاشاعة لانه لا يقبح منه شيء ولا يجب عليه شيء  
وعند المعتزلة لان ما هو قبيح منه يتركه وما هو واجب  
عليه بفعله فيجعلون العقل حاكما بقبح بعض الافعال  
منه تعالى ويحكمون بامتناع فعلها ووجوب تركها عليه تعالى  
وبحسن بعضها فيحكمون بامتناع تركها ووجوب فعلها عليه  
تعالى ومن ثم أوجبوا عليه امورا منها اللطف وهو فعل اقرب  
العبد الى الطاعة ويبعدون عنه المصيبة التي هي العنل ونصب  
الادلة وبعبارة اخرى هو اننا نعلم ان المصيبة اقرب الى الطاعة  
وابعد عن المصيبة فكان واجباً وهو مندفع باننا نعلم انه  
لو كان في كل عصر نبى وفي كل بلد معصوم يأمر بالاروف  
وينهى عن المنكر لكان مقربا الى الطاعة ومبعدا عن المعصية  
وهم لا يوجبون ذلك والا لوقع ومنها الثواب على الطاعة لانه  
حق العبد والاخلال به قبيح فيمتنع تركه ويجب فعله ولانه



مجموعه اوراق  
مكتبة  
مكتبة

تعالى وهو كريم حكيم عليم فتركه لا يخل بالكرم والحكمة فلا يمتنع عليه تعالى وايضا لو وجب عليه الاصلح لما خاف الكافر الفقير المذنب في الدنيا والاخرة ولعل الاصلح في الدين يرجع الى اللطف ومن ثم اقتصر بعض المحققين هنا على ذكر الاصلح في الدنيا

فصل — يجوز ان يكاف الله تعالى عبده بما لا يطاق  
واسكن لا يقع ثم ما لا يطاق على ثلاث مراتب الاولى ما يمتنع لذاته كجمع النقيضين وجمع الضادين واعدام التسليم وقلب الحقائق كقلب الممكن واجبا وممتنعا او عكسه والثانية ما يمكن في نفسه ويمتنع من العبد عادة كخلق الجسم وحمل الجبل والطيران الى السماء والثالثة ما يمكن في نفسه ويمكن من العبد بحسب ما يجده من نفسه ولكن يمتنع لتعلق علم الله تعالى او ارادته او اخباره بعدم وقوعه فالاولى لا يقع التكليف بها ولا يجوز عند المحققين بناء على أن الممتنع لذاته لا يمكن تصوره واقعا والتكليف بأشياء يتوقف على تصوره واقعا والثانية لا يقع التكليف بها اتفاقا لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وفي جوازه خلاف

تعه المعتزلة لقبحه عقلا كما في الشاهد فان من كلف الاعمي  
المصحف أو كلف الزمن المشي الى اقصى البلاد أو كلف  
بيده الطيران الى السماء قبح منه ذلك وعد سفيها وأجازه  
غيره لأنه لا يقبح من الله شيء وأن قبح من العبد واما الثالثة  
فالتكليف بها جائز وواقع اتفاقا والا لم يكن الكافر مكلفا  
بالإيمان ولم يكن تارك الصلاة مكلفا بها

فصل - قال الاشاعرة لا يجوز تعليل أفعال الله تعالى  
بشيء من الأغراض والعلل الغائية ووافقهم على ذلك جهابذة  
الكلام وطوائف الإلهيين وقال المعتزلة يجب تعليلها بالأغراض  
مقتضى ما لا يجب ذلك لكن أفعاله تعالى تابعة لمصالح العباد  
وإحسانا احتج الاشاعرة بأنه تعالى لا يجب عليه  
أن يكون أفعاله معلقة بالأغراض ولا يقبح منه شيء  
لأنه من الأغراض وبأنه لو كان فعله لغرض لكان  
معلقا بذلك الغرض لأنه لا يكون غرضا للفاعل  
مما لا يربط به من عدمه وهو معنى الكمال

وبأن تخليد أهل النهار فيها لا تنفع فيه لهم ولا لغيرهم فلا يصح  
وجوب تعليل أفعاله تعالى بمنافع العباد وبأنه لا بد من الانتهاء إلى  
غرض وهو فعل له تعالى ولا يكون لغرض آخر والا تسلسلت  
الآغراض فلا يجب تعليل أفعاله تعالى بالآغراض وتمسك  
المعتزلة بأن الفعل الخالي عن الغرض عبث وأنه قبيح يجب  
تنزيه الله تعالى عنه وهو مندفع بأن العبث هو الفعل الخالي  
عن الفائدة والحكمة ولا يلزم من خلوا أفعاله عن الغرض خلوها  
عن الفائدة والحكمة لأن الغرض هو العلة النسائية المقتضية  
للفاعلية والسبب الباعث للفاعل على الفعل والفائدة والمصلحة  
المتربة على الفعل لا يلزم أن تكون كذلك وتمسك الفقهاء  
بالنصوص الشرعية التي تدل على أن الغرض هو مندفع بأنها محمولة  
على المصالح والنواهي المتربة على الأفعال دون الآغراض  
والعلل الحاملة للفاعل على الفعل

( الكلام في اسمائه تعالى )

فصل سقا الشيخ لا شعري قد يكون الاسم عين المسمى



هو الله فانه اسم للذات من غير اعتبار معنى فيه وقد يكون  
غيره كالخالق والرازق مما يدل علي نسبة وقد يكون لاجنبه  
ولا غيره كالعليم والقدير مما يدل علي صفة حقيقة ومذهبه  
انها لا هو ولا غيره وقال الامام الرازي المشهور عن أصحابنا  
أن الاسم هو المسمي وعن المعتزلة انه التسمية وعن الغزالي  
انه مغاير لهما وقال الآمدي اتفق العقلاء علي المغايرة بين  
التسمية والمسمي وذهب اكثر اصحابنا الى أن التسمية هي  
نفس اللفظ الدال وان الاسم هو نفس المدلول ثم اختلف  
في ذلك فذهب بعضهم الى أن كل اسم فهو المسمي بعينه فقولك  
الله دال علي اسم هو المسمي وكذلك العالم والخالق فانه  
الذات الموصوف بكونه خالقا وعالما وقال بعضهم  
بأن الاسم هو المسمي كالموجود والذات ومنها ما هو  
الرازق والعاقل ومنها ما ليس عينه ولا غيره كالعالم والقادر  
والله الى أن الاسم هو التسمية ووافقهم بعض

المتأخرين من اصحابنا وذهب البعض الى أن لفظ الاسم مشترك  
 بين التسمية والمسمى انتهى كلامه وبذلك تعلم أن من قال أن  
 الاسم عين المسمى لم يردان اللفظ الدال عين المعنى المدلول بل  
 اراد أن مدلول اللفظ عين الذات ومن قال أن الاسم هو  
 التسمية اراد اللفظ الدال واما من قال بتغاير الثلاثة فقد اراد  
 بالاسم اللفظ الدال وبالمسمى المعنى المدلول وبالتسمية وضع اللفظ  
 للمعنى أو اطلاقه عليه وعلل منشأ الخلاف أن الاسم اذا اطلق  
 فالمراد به المسمى كما في زيد كاتب أو نفس اللفظ كما في زيد  
 معرب فمن هنا وقع التردد في أن الاسم نفس مسماه أو غيره  
 وتمسك من قال بالعينية بنحو قوله تعالى سمع اسم ربك الاعلى  
 فان التسميع للذات ومن قال بالغيرية بنحو قوله تعالى ولله  
 الاسماء الحسنى فالمسمى واحد والاسم متعدد وفيه نظر وبالجملة  
 فذلك الخلاف تطويل بلا طائل سيما في هذا الفن

فصل - تسميته تعالى بالاسماء توقيفية فيتوقف اطلاقها  
 عليه تعالى على الاذن الشرعي واتفقوا على ذلك في اسمائه



## الكلام في النبوة

فصل — النبي عند أهل الحق انسان أوحى الله اليه  
 بشرع وأمره ان يبلغه الناس وكذا الرسول وبعضهم خصص  
 الرسول بمن له كتاب وبعضهم بمن له شرع جديد وبعضهم  
 عنهم النبي فقال من أوحى اليه بشرع يعمل به سواء امر بتبليغه  
 الى غيره أو لا وعند الفلاسفة من اختص بالاطلاع على  
 المعانيات وظهور خوارق العادات ورؤية الملائكة بصور محسوسة  
 وسماع كلامهم وحيامن الله اليه لكن الاولان يوجدان في  
 غير النبي والملائكة عندهم جواهر مجردة لا أجسام والصور  
 المحسوسة والكلام المسموع من خواص الاجسام وطريق  
 ثبوت النبوة والرسالة هو المعجزة وهي امر خارج للعادة  
 يظهر على يد مدعي النبوة على وجه يعجز المنكر عن معارضته  
 ووجه دلائلها على صدق المدعي انها بمنزلة التصريح بالتصديق  
 لا اجراء الله عادته بمخلق العلم بالصدق عقيب ظهورها فان  
 اظهار المعجز على يد الكاذب وان كان ممكنا عقلا فعلوم انتفاؤه

عادة فصول العلم بالصدق عقيب ظهورها والنظر فيها  
ضروري عادي

فصل - بعثة الرسل ممكنة خلافا لمن احالها فان الدال  
علي الوقوع دال على الامكان وقل الفلاسفة واجبة عقلا لان  
النظام الاكمل الذي تقتضيه العناية الازلية لا يتم بدون وجود  
النبي الواضع لقوانين العدل ويندفع بان كمال النظام لا يتوقف  
على بعثة الرسل بخصوصها لا مكان حصوله بغيرها وقال بعض  
المعتزلة واجبة على الله تعالى لانها من اللطف وقد تقدم ما فيه  
وانكر البعثة طوائف فطائفة قالت انها ممتنعة وتمسكوا بشبهه  
اقواها انه لا بد فيها من علم الرسول بان المرسل له هو الله  
تعالى ولا طريق اليه اذ لعل ذلك من القاء الجن وهو مندفع  
بان المرسل ينصب له دليلا على ذلك أو يُخلق فيه علما ضروريا  
له وطائفة قالت البعثة لا تخلو عن التكليف وهو ممتنع وتمسكوا  
بآيات شبه نحو انه مضره بالعبد لما فيه من التعمب بالفعل أو  
بآيات بان الله هو قبيح والله منزّه عن القبيح وهو مندفع

بأن مافي التكليف من المصالح الدنيوية والاخرية يزيد على تلك المضرة اضعاافا مضاعفة وترك الخير الكثير لاجل الشر القليل خلاف الحكمة على انه لا يقبح من الله شيء وطائفة قالت لا فائدة فيها الكفاية العقل عن وهو مندفع بمنع حكم العقل على ان الشرع يفيد نفسه بل ما ادركه العقل اجمالا كمراتب الحسن ومراتب القبح ويبين ما يدركه العقل ودلائله قالت انها متوقعة على المعجزة وهي مستتمة لان ظهور خرق العادة سفسطة والاجاز انقلاب الجبل ذهبا وماء البحر دما وأواني البيت رجالا وكون من ظهرت المعجزة على يده غير من ادعى النبوة بان يعدم ويوجد مثله حالا وهو مندفع بان خرق العادة ليس باعجب من خلق السماء والارض وما بينهما بعد ان لم تكن ومن انهدامها بعد ان كانت ونحن نقول بذلك والجزم بعدم وقوع ما ذكر من الامثلة لا ينافي الامكان على ان خرق العادة اعجازا وكرامة صار عادة فلا يصح انكاره وطائفة قالت انها متوقعة على دلالة المعجزة على صدق مدعيها

ولا دلالة لها علي ذلك لاحتمال كونها من فعله أو فعل  
بعض الملائكة أو بعض الشياطين الي غير ذلك من الاحتمالات  
وهو مندفع بان الاحتمالات العقلية لاتنافي العلم العادي وطائفة  
قالت المجزة تفيد العلم لمن شاهدها وأما غيره فلا نفيسه  
لان غاية ما يمكن أن تبلغه بالخبر المتواتر وهو لا يفيد العلم  
لاحتمال كذب كل واحد فكذا الكل ولانه غير مضبوط  
بعدد مخصوص بل ضابطه حصول العلم به فلا يعلم انه متواتر  
الاجصول العلم به وذلك دور صريح وهو مندفع اما الاول  
فبمنع أن حكم الكل كحكم كل واحد فان العشرة تقدر علي  
تحريك الصخرة وكل واحد منها لا يقدر عليه واما الثاني فبان  
مرادنا اننا نجد بعض الاخبار التي كثرت آحادها يحصل عقيبه  
العلم بمضمونه فنعلم انه متواتر وليس مرادنا انا اذا علمنا انه  
متواتر حصل لنا العلم بمضمونه ومحصله أن ما هو متواتر في  
الواقع يحصل العلم عقيبه لأن ما هو متواتر عندنا يحصل العلم  
بـ « طائفة اعترفت بإمكان البعثة ونفت وقوعها قالوا الشرائع



مشتتة علي مالا يوافق العقل والحكمة فليست من عند الله تعالى فلم يحطل منه بعثة وذلك كإباحة ذبح الحيوان وإيجاب تحمل الجوع والعطش في الصوم وتحريم النظر إلى الحرة الشوهاء دون الأمة الحسيئة وكثير من أعمال الحج وهو مندفع بأن العقل لا يحكم له ولا يأنس من عدم الوقوف علي الحكمة عدم الحكمة في نفس الأمر بل في العبد بما لا يعلم حكمته زيادة ابتلاء واختبار للعبد هل يمثل أمر مولاه ليرد كما نه مولاه

فصل - محمد صلى الله عليه وسلم نبي الله ورسوله لانه ادعي النبوة والرسالة وظهرت على يده المعجزة وكلاهما بالتواتر وأوضح معجزاته صلى الله عليه وسلم هو القرآن فانه تحدى به البلغاء وجميع الخصوم بمن فيهم من الاحبار والرهبان فعبجروا عن معارضته وآيات التحدى كثيرة ولو عورض لتواترت معارضته لانها مما تتوفر الدواعي إلى نقله لكثرة الخصوم والاعداء وشدة حرصهم على ابطال دعواه ووجه

اعجازه كمال بلاغته وغرابة نظمه بحيث لم يكن على نمط النثر  
ولا نمط الشعر بل على اسلوب يغايرهما وأخباره عن المعنيات  
وعدم اختلافه وتناقضه مع امتداده واستطالته وقيل وجه  
اعجازه أن الله صرفهم عن معارضته فقل مع قدرتهم  
عليها وقيل بسلب علومهم واستعداداتهم المحتاج اليها في المعارضة  
ومن معجزاته صلى الله عليه وسلم انشقاق القمر شقين بحيث  
كان الجبل بينهما فيما يراه الرائي كما رواه ابن مسعود وغيره  
وكلام الجمادات كتسبيح الحصى في كنفه صلى الله عليه وسلم  
ثم في كف ابي بكر ثم في كف عمر ثم في كف عثمان كما رواه  
انس وكلام الذراع حين اخبرته صلى الله عليه وسلم بانها  
مسمومة وغير ذلك وكلام الحيوانات العجم كقول الذئب  
يا ابي الغم هذا رسول الله يحدث الناس بانباء ما قد سبق  
والام الخيلية حين انطلقت تشهدان لا اله الا الله وان محمد رسول  
الله ذلك وحركة الجمادات كمجيء الشجرة التي كانت  
على ارض ابي حنيفة حتى قامت بين يديه صلى الله عليه وسلم

وشهدت له بالنبوة حين طلب الأعرابي منه شاهدا عليها ثم  
رجعت الي منبها وتبيء العنق من النخلة لمش ذلك ثم رجوعه  
اليها وتكثير الطعام القليل حتى اشبع العدد الكثير من الصحابة كما  
روى في وقائع متعددة ونبى المامون بين اصابعه صلى الله عليه  
وسلم في قديم كان فيه ما لم يعلم ان الامام يدور الناس يدورون  
حتى روهوا وانوا بها في اوانها بالانوار ومنهم من  
وكان كما اخبر ثم كل واحدة من هذه الامور وان لم توار  
بخصوصها فالقدر المشترك بينهما وهو ظهور المعجزة  
صلى الله عليه وسلم متواتر كشجاعة على وسخاوة حاتم وهو  
كاف في اثبات النبوة ويدل على صدقه في دعواه النبوة  
ايضا ما اجتمع فيه من الكمالات التي بلغ فيها الغاية قبل  
النبوة وحال الدعوة وبعد تمامها كالصدق والامانة والعفة  
والشجاعة بحيث يقدم حين يحجم الابطال والفصاحة والسماحة  
والزهد والتواضع لاهل المسكنة والترفع على اهل الترفع  
والشفقة على الامة والمصابرة على متاعب

التبليغ وبلوغ النهاية في العلوم والمعارف الالهية بدون تعليم  
من البشر وتشريع الاحكام المرضية كذلك وظهور دينه علي  
بقية الاديان مع كثرة الخصوم وقلة الاعوان فان اجتماع هذه  
الامور لا يكون في العادة الا انبي ويذل على ذلك ايضا انه  
صلى الله عليه وسلم ادعي النبوة بين اظهر قوم لا كتاب لهم  
ولا حكمة فيهم وجاءهم بالكتاب المبين والحكمة الباهرة  
فازال ما كانوا عليه من الجهالات ورذائل الصفات ونشر  
فيهم العلوم والمعارف وطم لهم مكارم الاخلاق واكمل قواهم  
العلمية والعملية واظهر الله دينه على بقية الاديان ولا معني  
للبتوة والرسالة الا ذلك ويؤيد صدقه في نبوته صلى الله عليه  
وسلم اخبار الانبياء قبله في كتبهم بمبعث رسول من العرب  
ياتي من بعدهم ويكون كثير الملاحم كما اشير الى ذلك في  
القرآن بقول عيسى عليه السلام يا بني اسرائيل اني رسول الله  
اليكم مصدقا لما بين يدي من التوراة ومبشرا برسول ياتي من  
بعدي اسمه احمد فصل - ثم انه صلى الله عليه وسلم مرسل الى جميع

الناس لقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس بل إلى الثقلين.  
لقوله تعالى واذ صرنا إليك نورا من الجن إلى آخر الآيات  
وقوله تعالى سنفرغ لكم أيم الثقلين وقوله تعالى قل أوحى  
إلي أنه استمع نورا من الجن الآية وقوله تعالى لا ملأ جهم  
من الجنة والناس أيمان مع قوله تعالى لا ملأ جهم من  
نعمت رسولا

فصل - أنكر نبوته ورسالته صلى الله عليه وآله وسلم  
وتمسكوا بالقدح في اعجاز القرآن أما باعتبار البلاغة فإن إذا  
قسنا أبلغ خطبة أو قصيدة إلى أقصر سورة مما زعمت أنها  
معجزة لم نجد الفرق بينا بل ربما وجدت الخطبة أبلغ ولا بد  
في المعجز من ظهور التفاوت حتى تنفي الريبة ولا نه لو كفت  
بلاغة السورة في الاعجاز لما اختلفت الصحابة في بعض السور  
حتى قال ابن مسعود بأن الفاتحة والمعوذتين ليست من القرآن  
ولما احتجوا في إثبات بعض الآيات في المصحف إلى بيينة  
أو يمين أسكنهم كانوا يحتاجون إلى ذلك إذا كان الآتي بذلك







١٠٠ بانه الشعر والشعر في القرآن نحو ومن يتق الله يجعل  
 له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب فانه باسقاط لفظ مخرجا  
 من الشعر او نحو ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور  
 يوم مؤمنين ولان فيه كسبا حيث قال ما فرطنا في الكتاب  
 من شيء ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين مع انه غير  
 مشتمل على اكثر مسائل العلوم من الاصول والطبيعة  
 والرياضة والطب ولا على الحوادث اليومية ولانه نفي وجود  
 الاختلاف فيه حيث قال ولو كان من عند غير الله لوجدوا  
 فيه اختلافا كثيرا مع وجود الاختلاف فيه نحو كالصوف  
 المنفوش بدل كالعن ونحو فامضوا الى ذكر الله بدل فاسعوا  
 ونحو ضربت عليهم المسكنة والذلة بدل الذلة والمسكنة ونحو  
 وجاءت سكرة الحق بالموت بدل سكرة الموت بالحق ولان  
 عدم الاختلاف حاصل في كثير من الخطب والقضايا الطوال  
 وليس موجبا للاعجاز ودفع الاول بانه لا يكون من الشعر  
 الا...

وزنه وتناسبت مصاريعه لا ما يقع في الكلام بدون قصد من  
قائله كقوله لعلامة ادخل السوق واشتر اللحم واطبخ والثاني  
بان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كقوله تعالى وكل شيء احصيناه  
في امام مبین أو المراد بالعموم الخصوص بما يحتاج اليه  
في أمر الدين والثالث بان ما نقل احادا فهو مردود لانه لو كان  
قرآنا لتواتر لانه مما تتوفر الدواعي الى نقله وما نقل متواترا  
فهو مما قال فيه صلى الله عليه وسلم انزل القرآن على سبعة  
احرف كلها شاف كاف فلا يكون قادحا في اعجازه والرابع  
بان المراد الاختلاف في وجود البلاغة وعدمها كলواقع في  
كلام غيره تعالى اذا كان طويلا فانه لا يخلو عن غث وسمين  
وركيك ومتين أو المراد الاختلاف فيما اخبر عن القصص  
هذا وبالجملة فالتحدى بالقرآن والعجز عن معارضته حاصلان  
من عهد النبي صلى الله عليه وسلم الى الآن واشتباه المشتبهين  
لا يشدح في شيء من ذلك ومن ادعى القدرة على المعارضة  
فعليه البيان

مبطل - وانكر عموم رسالته صلى الله عليه وسلم طائفة  
 من اهلها مختصة بالعرب لانهم المحتاجون اليها دون غيرهم  
 من اهل الكتاب ولانها لو شملت اهل الكتاب لزم  
 نسخ الشريعة السابقة بالشريعة اللاحقة لخالفها لها في كثير  
 من الاحكام العملية والنسخ باطل لاستلزامه الجهل  
 أو الترجيح بلا مرجح وذلك لانه لا بد في الحكم من مصلحة  
 والا لزم الترجيح بلا مرجح فان كان الله لا يعلم فوات مصلحة  
 الحكم السابق عند نسخه بالحكم اللاحق أو ظهرت له  
 مصلحة في الحكم اللاحق أرجح من الاولى بعد أن كانت  
 خفية فالجهل والا فالترجيح بلا مرجح ولانه تواتر عن موسى  
 عليه السلام تسكوا بالسبت مادامت السموات والارض وهو  
 كناية عن دوام اليهودية ودفع الاول بان احتياج اهل الكتاب  
 الى البعثة أشد من احتياج غيرهم لتحريفهم في دينهم وفي كتاب  
 الله الذي انزله اليهم ويقولون هو من عند الله والثماني بان  
 السجح لا يتوقف على المصلحة حتي تجب رعايتها بل يكفي

فيه الارادة وعلي وجوب رعايتها فالمصالح تختلف باختلاف  
الاقوات واختلاف الاجيال فتتقضي مصلحة وتجدد أخرى  
فلا فوات ولا ظهور بعد خفاء حتي يلزم جهل أو ترجيح بلا  
مرجح والثالث يمنع تواتر ذلك عن موثني عليه السلام ولو  
تواتر لاحتج به على محمد صلى الله عليه وسلم ولو احتج به  
لتواتر نقله لتوفر الدواعي اليه هذا هو ما وصفت رسالته  
صلى الله عليه وسلم الى العرب بالادلة الساطعة والمعجزات  
الباهرة يلزمهم ان يعترفوا بما آتاه الله من رسالته الي  
الناس كافة لانه حيث كان نبيا كان ما آتاه في اخباره عن الله  
تعالى ومعصوما عن الكذب ما

فصل - الانبياء عليهم السلام معصومون عن  
تعمد الكذب فيما دلت المعجزة على صدقهم فيه من دعوي  
النبوة وما يبلغونه عن الله تعالى باجماع اهل الملل والشرائع  
ولانه لو جاز كذبهم في ذلك عقلا لبطلت دلالة المعجزة وجوز  
القاضي وقوعه سهوا بناء على ان المعجزة انما دلت على صدقه

والنذير والتعمد لما يقول وعن الكفر قبل النبوة وبعدها  
بالاجماع غير ان بعض الخوارج جوز عليهم الذنب وكل  
ذنب عندهم كفر وجوز الشيعة اظهار الكفر تقية وهو باطل  
لافضائه الى اخفاء الدعوة وعن تعمد الكبيرة بعد النبوة عند  
غير الحشوية اما عندنا فبالسمع لدلالة الاجماع قبل ظهور  
المخالفين واما عند المعتزلة فبالعقل لان صدورها عنهم يؤدي  
الى عدم انقياد الناس لهم فتفتوت مصلحة الرسالة ويدفع بان  
المؤدي الى ذلك ظهورها لا صدورها وجوز الاكثر من صدورها  
سهوا وكذا صفات غير الخمسة عمدا كنظرة الى اجنبية وكلمة  
سهو وحال خصام اما سهوا فاتفق اكثر اصحابنا واكثر المعتزلة  
على ان صدورها عنهم قيل بشرط ان يذهبوا عليه فينتبهوا  
واما الخمسة التي تنشأ عن خسة النفس ودناءتها كسرقة  
والسب والكيل بحجة فلا تصدر عنهم لا عمدا ولا سهوا  
واما اكثر اصحابنا امتناع الكبائر مطلقا وصفات غير  
الاستاذ الاسفرائيني وابي الفتح الشهرستاني

والقاضى عياض والشيخ السبكي امتنع السكيرة والصغيرة  
مطلقا الا السهو للتشريع كسهو صلى الله عليه وسلم في الصلاة  
وهو المختار واما قبل النبوة فجوز اكثر اصحابنا وبعض المعتزلة  
صدور السكيرة عنهم اذ لا دليل على امتناعها وقل اكثر  
المعتزلة يمتنع لانه نذر الناس من متبعته بعد البعثة وقد سبق  
ما فيه وقال الروافض لا يجوز عاينهم كبيرة ولا صغيرة لا عمدا  
ولا سهوا ولا خطأ في التوطين لا بين النبوة ولا بعثها هذا  
ويدل على عصمتهم عن الذنوب انهم لو اذنبوا لحرم اتباعهم  
في ذلك مع انه يجب اتباعهم في جميع افعالهم ولو اذنبوا لوجب  
زجرهم مع ان اizardهم حرام ولو اذنبوا لردت شهادتهم ولو كانوا  
ظالمين فلم ينالوا عهده تعالى الى غير ذلك من اللوازم المنتفية عنهم  
وايضا جواز صدور الذنب عنهم يرفع الثقة بهم وتمسك من  
اجاز صدور الكبيرة عنهم بعد البعثة سهوا والصغيرة عمدا بما  
نقل عن الانبياء مما ظاهره صدور الذنب عنهم كما نقل عن آدم وعن  
ابراهيم وعن موسى وعن داود وعن سليمان وعن يونس وعن

مصباح النس الزرقاوى  
الشيخ جوي العباسى القشندارى

نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى جميع الانبياء والمرسلين وهو مندفع  
 بان ما نقل منه احادا وجب رده لان نسبة الخطأ إلى الرواة  
 لهون من نسبة المعاصي الى الانبياء وما نقل تواترا وكان له  
 محمل آخر حمل عليه لقيام دليل العصمة وما لم يكن كذلك حمل  
 على انه كان قبل البعثة ان جهل الحال او على خلاف الاولي  
 ولا ينافي ذلك تسميته ذنبا او ظلما ولا الاستغفار منه اذ  
 الحسنات من الابرار قد تعد سيئات من المقربين وقد يكون  
 ذلك هضما للنفس ثم العصمة عندنا حفظ الله العبد عن صدور  
 المعصية منه ويقال هي لطف من الله بالعبد يحمله على الخير  
 ويزجره عن الشر ويقال هي ملكة اجتناب المعاصي مع التمكن  
 منها والمعنى واحد وعند الحكماء ملكة نفسانية تمنع العبد عن  
 الفجور وتنشأ من العلم بمطالب المعاصي ومناقب الطاعات وتتم كد  
 بتتابع الوحي وبالا عراض على بعض ما يصدر منه والعقاب على  
 ترك الاولي وقال قوم هي خاصية في العبد تمنع بسببها صدور الذنب  
 عنه وورد بانه لو كانت كذلك لما استحق صاحبها المدح على ترك



الذنوب ولا امتنع تكليفه بتركها وبقوله تعالى قل إنما أنا بشر  
مثلكم ولو لا أن ثبتتلك الآية ولا بأس بقول الحكماء إذا كان  
منعها العبد من الفجور لا يقتضي امتناع وقوعه منه والكبيرة  
جريمة تشعر بقله أكثر من فعلها بالدين وقيل جريمة توعد  
عليها الشارع بخصوصها والصفية من أفعالها من الذنوب (تسمية)  
لا يكون النبي أنى ولا خفى ولا رقيق ولا ضعيف الفطنة  
ولا ضعيف الرأي ولا ذى النسب ولا تختل المروءة لا تسهم عن  
منصب النبوة وعدم توقير الناس لهم فلا ينقادون لا وأمرهم  
ولا اجذم ولا ابرص ونحوهما ولا غليظ الطبع سيء الخلق  
لنفرة الناس عنهم فلا يخاطبونهم لتلقى الشرع عنهم

### (الكلام في السمعيات)

فصل — كما أن لله أنبياء فله ملائكة واصطفي منهم رسلا كما  
اصطفي من الناس بدلالة القرآن وهم عباد له تعالى مكرمون  
لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة لعدم الدليل على ذلك والجمهور  
على أنهم معصومون عن المعاصي سيما صدور الكذب عن

الرسول منهم لقوله تعالى لا يعصون الله ما أمرهم وهم باعده يعملون  
 ويفعلون ما يؤمرون ولو جاز صدور الكذب عن الرسول منهم  
 لم يأثمهم الله تعالى على تبليغ الوحي وقال تعالى في جبريل نزل  
 به الروح الامين على قلبك وانه لقول رسول كريم الي ان  
 قل مطاع ثم امين والكذب ينافي الامانة وقال قوم غير  
 معصومين لانكارهم على الله تعالى وغيتهم لآدم ورجمهم بالظن  
 واعجابهم بعبادتهم وتركيتهم لانفسهم بقولهم أتجعل فيها من  
 يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك  
 ولعصيان ابليس وهو من الملائكة لاستثنائه منهم في قوله تعالى  
 الا ابليس وما وقع له اروت وماروت من السحر وتعذيبهما  
 عليه ويندفع الاول بانه استفسار عن الحكمة او تعجب وذكر  
 المثالب لا يكون غيبة الا اذا كان لمن لم يعلمها والله عالم بها وقد  
 اعلمهم بها فلا رجم بالظن وذكر المناقب انما يكون اعجابا اذا  
 كان بقصد الافتخار وتركية للنفس اذا كان لمن لم يعلمها والثاني  
 ان ابليس من الملائكة بل كان من الجن ففسق عن امر ربه

وانما استثنى منهم لتغليبهم عليه وتنزله منزلتهم لكثرة مخالطته  
ايام وعبادته معهم والثالث بانهم ما كانوا رجلا وسمايا لم يكن لصلاحهما  
ويؤيده قراءة ملكان بكسر الهمزة وعلى الهمزة الساكنين حقيقة  
فقد حكى عن اليهود انهما اثنا عشر من وركت فيهما الشهوة  
فتعرضا لآراء قتال لما زهرة فقامتا على المعاصي والكفر  
ثم صعدتا الى السماء بما تعلمته منهما وحيثئذ فيجوز انهما لما  
صورا بصورة البشر وركت فيهما الشهوة ازيلت عنهما العصمة  
كعوام البشر واجيب ايضا بان تعذيبهما كان على وجه المعاقبة  
كما يعاقب الانبياء على الزلة والسهو ولا يخفى بعده

فصل - الانبياء افضل من الملائكة بمعنى اقرب منزلة عند  
الله تعالى واعظم مثوبة وبالغ بعض الاصحاب ففضلوا عوام  
البشر المؤمنين على عوام الملائكة وذلك لان للبشر عوائق  
عن الطاعات العلمية والعملية من الشهوة والغضب والشواغل  
الحاجية وليس للملائكة شيء من ذلك والطاعة مع العوائق  
اشق على النفس منها بدون العوائق فتكون افضل لقوله

عليه الصلاة والسلام افضل العبادات أحزها وفي رواية  
وان قل ولان في البشر طرفا من الملك وهو العقل وطرفا  
من البهيمة وهو الشهوة ومن غلبت شهوته عقله كان شرا  
من البهيمة لقوله تعالى أولئك كالأنعام الآية وان شر الدواب  
الآية فمن غلب عقله شهوته يكون خيرا من الملك ولقوله  
تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا الآية وقد اخرج من آل  
ابراهيم وآل عمران غير الانبياء للاجماع علي انهم ليسوا  
مصطفين علي جميع العالمين فبقيت دلالة الآية في الانبياء  
ولا مر الملائكة بالسجود لآدم والمسجود له افضل من الساجد  
ولا مر آدم بتعليم الاسماء للملائكة اظهار الفضله عليهم بعد  
ان كانوا يزعمون فضلهم عليه حيث قالوا اتجعل فيها الآية  
واذا كان آدم أفضل منهم كان بقية الانبياء كذلك وقال المعتزلة  
وبعض أصحابنا والفلاسفة الملائكة العلوية افضل من الانبياء  
لانها ارواح مجردة كمالاتها حاصلة لها بالفعل من مبدأ الفطرة  
نفسانيات ومنها نفوس الانبياء فانها في ابتداء فطرتها

خالية عن السمكالات وإنما تحصل لها تدريجاً ولأنها مبرأة  
 عن الشهوة والغضب وهما مبدأ الشرور بخلاف السفليات  
 ولأنها نورانية لطيفة مستغرقة في مشاهدة الأنوار الإلهية  
 بخلاف السفليات ولأنها أكل علما من السفليات والآيات  
 الدالة على ذلك نحو أن يستكف المباح أن يكون عبداً لله  
 ولا الملائكة المقربون وقل لا أقول لكم ما ينبغي فزائن الله  
 ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم إني ملك وما أنا كما ربكم  
 عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين وعلمه شديد القوي  
 فإن سياق كل منها يفيد افضليتهم على الأنبياء ويندفع ما قبل  
 الآيات بأنه مبني على قواعد فلسفية غير مسلمة عندنا على  
 أنه إنما يدل على اتصافهم بمزايا وتلك المزايا لا تقتضي افضليتهم  
 بالمعنى المتنازع فيه وتندفع دلالة الآيات بأن الأولي رد لما زعمه  
 النصاري من الوهية عيسى لما ولد بلا أب وقدر على إحياء  
 الموتى فرد عليهم بأن من هو أقدر من عيسى على خوارق العادات  
 وأعجب منه حيث وجد بلا أب ولا أم ليسوا آلهة فكيف

يكون هوألمها والثانية رد على قرئش لما استعجلوا العذاب  
والماني انه ليس لى من أمر العذاب شىء وأما تدل على التفضيل  
لو اريد منها التواضع والثالثة وسوسة من الشيطان حيث  
خيل الي ادم وحواء ان ما عليه الملائكة من حسن الصورة  
وكمال القوة هو الفضيلة الكاملة المطلوبة والرابعة التعليم  
فبها تعليم تبليغ لا تعليم تفهيم وتأديب والمفهم والمؤدب هو  
الله تعالى

فصل - كرامة الولى امر خارق للعادة يظهر علي يد  
عبد صالح لم يدع النبوة وهى جائزة عند اكثر اصحابنا وبعض  
المعتزلة لانه لا يلزم من فرض وقوعها محال لذاته وواقعة  
لما ورد في قصة مريم وقصة آصف وقصة اصحاب الكهف وما  
روى عن كثير من الصالحين نحو ما وقع لعمر مع سارية رضي الله  
عنه او قال بامتناعها من قال بامتناع خرق العادة مطلقا وقد تقدم رده  
في المحررة انكر وقوعها اكثر المعتزلة وبعض الاصحاب  
... لا يثبت بها المعجزة فلا تدل على النبوة وينسب

باب اثباتها ودفع بأنها تتميز عنها بدعوى النبوة في المعجزة  
وعدمها في الكرامة وهي قيد تأكيد النبوة السابقة كما  
ان الارهاص يقيد تأييد النبوة اللاحقة وهو أمر خارق  
للعادة يظهر على يد النبي بل النبوة كإظهار النعمة لنبيينا صلى  
الله عليه وسلم بل النبوة كإظهار النعمة بالنعمة بالنعمة  
ومستأنه الله تعالى بل النبوة كإظهار النعمة بالمعروض  
عن الأنبياء في الآيات والآيات والآيات والآيات  
النبوي ولا تكون الولاية افضل من النبوة ولا النبوة  
بكمال الولاية الى حيث يسقط عنه التكليف وحكي عن بعض  
الكرامية ان الولي قد يبلغ درجة النبي بل اعلى وعن بعض  
الصوفية ان الولاية افضل من النبوة لدلائلها على القرب ودلالة  
النبوة على التبليغ ويبطلهما ان في النبوة ما في الولاية وزيادة  
كالعصمة وأمن العاقبة وسماع الوحي وتبليغه وعن أهل  
الاباحة والاحاد ان الولي اذا بلغ الغاية في المحبة وصفاء القلب  
والاخلاص سقط عنه التكليف وهو باطل باجماع المسلمين



وكفر بأحكام الدين وأما قوله صلى الله عليه وسلم إذا أحب  
الله عبده لم يضره ذنب فعناه عصمه من الذنب أو وقته  
للتوبة منه

فصل - ولله تعالى كتب أنزلها على رسله بعضها مشافهة  
على لسان ملك كالقرآن على لسان جبريل وبعضها كتابة  
في بعض الأجسام كالثوراة في الألواح ثم منها ما ثبت عندنا  
بأنه هو القرآن والتوراة والإنجيل والزبور ومنها ما ثبت  
بأنه هو الصحائف الباقية وهي بلغات مختلفة فالقرآن  
بالتوراة بالعبرية والإنجيل باليونانية والزبور بالسريانية  
بعض الفضلاء وبالجملة كتاب كل رسول بلغته قومه  
ما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه

منكر ونكير الميت عند دخوله القبر  
المساة وتنعيم الصالحين في قبورهم حق  
الصادق في السنة والكتاب نحو  
لم قال إذا قبر الميت اتاه ملك كان

الحديث وانه صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فقال انهما ليعذبان  
وما يعذبان في كبير اما احدهما فكان لا يستبرئ من البول  
واما الاخر فكان يمشي بين الناس بالنميمة وانه صلى الله عليه  
وسلم قال القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار  
ونحو قوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا الآية وانكر  
ذلك بعض المعتزلة لان الميت جهاد لا ادراك له فلا يصح  
سؤاله ولا يمكن تعذيبه ولا تنعيمه وصرفوا الاخبار عن  
ظواهرها وهو مندفع بجواز ان يخلق الله تعالى فيه نوعا من  
الحياة قدر ما يفهم السؤال ويأتي بالجواب ويدرك ألم العذاب  
أو لذة النعيم فلا حاجة الى التأويل البعيد وقد يدل علي حياة  
القبر قوله تعالى ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بناء على  
ان المراد الاماتة قبل القبر والاحياء فيه والاماتة قبل البعث  
والاحياء فيه قال سيد المحققين هذا هو الشائع بين المفسرين  
واما قول ابن جرير الطبري من الافاضل والصالحين من  
المعتزلة وطائفة من الكرامية بجواز ذلك من غير حياة اصلا

## ٢. وج عن المقول

فصل - البعث حق وهو أن يعيد الله تعالى الاموات  
أحياء يوم القيامة لاجماع أهل الملل والشرائع عن آخرهم  
على جواز ذلك ووقوعه اما الجواز فلان إيجاد الابدان واحيائها  
ثانيا كإيجادها وحيائها أولا لان ما بالذات لا يتخلف واما  
الوقوع فلان البصاق اخبر به في مواضع لا تحصى بعبارة  
صريحة لا تقبل التأويل نحو قوله تعالى قل يحييها الذي أنشأها  
أول مرة في جواب من يحيى العظام وهي رميم واختلف  
القائلون باعادة الاجسام فطائفة قالوا بإيجادها بعد الاعدام لقوله  
تعالى كل شيء هالك الا وجهه وكل من عليها فان لكن يكفي  
في هلاك الشيء وفناؤه خروجه عن صلاحيته لما قصد منه  
وذلك يكون في الجسم بتفريقه واستحالته ترابا بعد أن كان  
عظما ولحما وطائفة قالوا بجمعها بعد التفريق وقد يدل عليه  
قوله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى  
فإن المتبادر من اعادتهم ارجاعهم الى الحالة التي كانوا عليها قبل

خلقهم وهي كونهم ترابا وانسكر الفلاسفة اعادة الاجسام  
مطلقا اما ايجادها بعد العدم فلان اعادة المعدم بعينه تستلزم  
تخلل العدم بين الشيء ونفسه وهو محال لان الانفصال انما  
يكون بين متغايرين ولانه ان اعيد بوقته الاول فهو مبتدأ  
لا معاد وان اعيد بدونه لم يكن معادا بعينه لان الوقت من  
جملة مشخصاته ويندفع الاول بان تخلل العدم في الحقيقة انما  
هو بين الوجود في الزمان السابق والوجود في الزمان اللاحق  
كما ان زمان العدم يتخلل بين زمانى الوجودين والثاني باختیار  
الشق الثاني ومنع كون الوقت من جملة المشخصات والا لزم  
تبدل الشخص الواحد بحسب تبدل الاوقات ولو اخترنا  
الشق الاول لم نسلم كونه مبتدأ لان المبتدأ هو الموجود في  
الوقت المبتدأ والقرض أن الوقت هنا معاد ايضا واما جمع اجزاء  
البدن بعد تفريقها فلانه لو اكل انسان انسانا بحيث صار الماء ككل  
جزءا من الآخر فلك الاجزاء اما ان تعاد فيهما وهو محال  
أو في أحدهما فلا يكون الآخر معادا بعينه ولانه اما لا تعرض

فيكون عبثاً أو لغرض أما عائد عليه تعالى وهو محال أو الى  
العبد وهو اما الايلام أو الالذاذ والايلام لا يليق  
بالحكيم واللذة الجسمانية دفع الالم ولا الم حال العدم  
ويندفع الاول بأنها تعاد في المأكول ويكفي في إعادة الآخر  
بمعينه أعادته بأجزائه الاصلية وأجزاء المأكول كانت فضلة في  
الآكل لا أصلية ويجوز ان يحفظها الله تعالى من ان تصير  
نطفة يتولد منها شخص ثالث والثاني يمنع العبث لانه لا يلزم  
من عدم الغرض عدم الحكمة ثم يمنع الحصر لجواز ان يكون  
الغرض شيئاً آخر ثم يمنع عدم لياقة الايلام الذي يستحقه  
الإنسان بالحكيم ومنع ان اللذة دفع الالم بل هي كيفية  
أو من ادراك الملام والالم كيفية تنشأ من ادراك المنافر  
واللذة كيفية ايصال الجزاء الى مستحقه فالشواهد للمطيع  
واللذات للمعصية لا ايلام الكل ولا الذاذ الكل

والله اعلم بالصواب  
الشيخ محمد بن الفضل بن الحسين  
الشيخ محمد بن الفضل بن الحسين

هؤلاء أنها بعد المفارقة اما ان تكون قد بلغت كمالها في العلم  
والفضائل فتبقي مثلنذرة بذلك ابد الآبدين واما ان لا تكون  
كذلك فان كانت عالمة لكنها متصفة برذائل فتبقي متألمة بها  
حتى يتم زوالها عنها بطول العبد وان كانت جاهلة بقيت متألمة  
الما سرمديا لا مظمع لها في زواله وقال بعضهم وهم أهل التناسخ  
انما تبقي مجردة عن الابدان النفوس الكاملة وهذه تلتحق  
بالملاء الاعلى واما الناقصة فقد تتصاعد وقد تنازل فالاولى  
تنتقل من بدن الى بدن فترداد كما لا وقد تتعلق ببعض الاجرام  
السموية حتى يتم كمالها فتلتحق بالملاء الاعلى والثانية تنتقل  
من بدن الى بدن فترداد نقصا وذلك الانتقال يسمى نسخا  
وقد تنتقل من بدن انسان الى بدن حيوان غير انسان لمناسبة  
بينهما كنفس الشجاع الى الاسد ونفس الجبان الى الارنب  
وهذا يسمى نسخا وقد تنتقل الى جسم نباتي ويسمى رسخا  
او جمادي ويسمى فسخا وكل هذا رجم بالظن وغير الجمهور  
منهم انكروا المعاد الروحاني ايضا بناء على ان النفس عندهم

هي المزاج وهو كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة فهي ممتزجة من الكيفيات الأربع وهي قائمة بالبدن المركب من العناصر الأربعة فإذا انعدمت مات الأبناء والمعدوم عندهم لا يعاد

فصل - سؤال الله عباده في المحشر حق وكتب الأعمال حتى والحساب حق والوزن حق والحوض حق والصراط حق لأنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق في آيات الكتاب وأحاديث السنة ويدل على أن السؤال قبل الحساب فيكون غيره قوله عليه الصلاة والسلام أن الله يدني المؤمن فيضع عليه كنفه ويستتره فيقول اتعرف ذنب كذا اتعرف ذنب كذا فيقول نعم أي رب حتى إذا قرره بذنوبه ورأى في نفسه أنه قد عمك قال سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم فيعطي كتاب حسناته وأما الكفار والمنافقون فينادى بهم على رؤس الخلائق هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين مع قوله تعالى وأما من أتى كتابه يمينه فسوف يحاسب



حسابا يسيرا فان الحديث يدل على ان السؤال قبل الكتاب والآية تفيد ان الحساب بعده وهو توقيف الله عباده على جميع اعمالهم وعلى جزائها من الثواب والعقاب وانكر المعتزلة الكتب والوزن لان الاعمال ومقاديرها معلومة لله تعالى فكتابتها ووزنها عبث ولان الاعمال اعراض ان امكنت اعادتها لم يمكن وزنها لانها لا توصف بالخفة والثقيل وأولوا الكتب بالاطلاع على الاعمال والوزن بالعدل وهو مندفع بان الفائدة اظهر العدل للخلاق والترغيب في الطاعة والترهيب عن المعصية والوزن لكتب الاعمال او لنفس الاعمال بان تصور الطاعات بصور حسنة نورانية والمعاصي بصور قبيحة ظلمانية وانكر بعضهم الصراط لانه ورد وصفه بانه ادق من الشعر واحد من السيف وهذا لا يمكن العبور عليه وان امكن فهو تعذيب المؤمنين واولوه بالاعمال الرديئة التي يسأل عنها صاحبها تدريجا فيشتد خوفه كما يشتد خوف المار على قنطرة ضيقة جدا وهو مندفع بان الله تعالى قادر على أن

يمكن العباد من المرور عليه ويسهله على المؤمنين كما يفيد  
الحديث فلا ضرورة تلجى الى ارتكاب خلاف الظاهر من  
الآيات والاحاديث

فصل - الجنة والنار موجودتان الآن مخلوقتان قبل  
خلق الانسان عند اصحابنا وبعض المعتزلة لقصة آدم وحواء  
واسكانهما في الجنة واخراجهما منها كما نطق به الكتاب  
والسنة واجمعت عليه الامة قبل ظهور المخالفين والقول بانها  
كانت بستانا من بساتين الدنيا مخالف للاجماع وجار مجرى  
التلاعب بالدين ولا قائل بالفصل بين الجنة والنار في الوجود  
والآيات الظاهرة في ذلك نحو اعدت للمتقين اعدت للكافرين  
بلفظ الماضي ومعارضتها بنحو تلك الدار الآخرة نجعلها للذين  
لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا مدفوعة بانه يحتمل  
الحال والاستمرار ويحتمل أن يجعل المستقبل هو تصييرها  
مسكننا لهم بالفعل لا ايجادها في ذاتها وقال اكثر المعتزلة انما  
تخلقان يوم الجزاء لانه لو كانت الجنة مخلوقة الآن لوجب

هالك اكمل لقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه فلم يكن  
 دائما وهو باطل لقوله تعالى اكمل دائم ولانه لا يمكن وجودها  
 الا بعد فناء السموات والارض لان عرضها السموات  
 والارض فلو وجدت مع وجودها لزم تداخل  
 الاجسام ولا قائل بالفصل بينها وبين النار ويندفع الاول  
 بان دوام اكمل بمعنى انه كلما فني منه شيء جيء ببدله  
 على أن الفناء لحظة لا ينافي الدوام العرفي ويمكن أن المراد بقوله  
 تعالى كل شيء هالك الا وجهه أن كل ممكن فهو هالك  
 في حد ذاته لان وجود الممكن بالنظر الى وجود الواجب  
 بمنزلة العدم وقد يخصص بغير ما قام الدليل على بقائه ودوامه  
 وعليه جمع من العلماء والثاني بان لزوم التداخل انما يكون  
 لو كان وجودها الآن هو في حيز السموات والارض  
 وليس بلازم لجواز كونها موجودة فوق السموات لقوله  
 تعالى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقوله عليه الصلاة  
 والسلام سقف الجنة عرش الرحمن وقد قال عليه الصلاة والسلام

ما السموات السبع والارضون السبع مع الكرسي الالهية  
ملقاة في فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة  
على تلك الحلقة والاكثرون على أن الجنة فوق السموات  
وتحت العرش والنار تحت الارضين والعلم عند الله وانكر  
الفلاسفة وجودهما مطلقا لانه اما في عالم العناصر فيلزم التناسخ  
لان النفوس عند الحشر على قولكم تتعلق بابدان عنصرية  
بعد مفارقتها ابدانا كذلك ويلزم وجود جرم عرضه السموات  
والارض على قولكم في جرم اصغر منه وكلاهما باطل اوفى  
عالم الافلاك فيلزم جواز الخرق والالتصام في جرم الفلك  
وهو باطل اوفى عالم آخر خارج هذا العالم فيلزم جواز الخرق  
والالتصام وجواز الخلاء بينهما لان كلا منهما ما كرى الشكل  
وكلاهما باطل وهو مندفع بان التناسخ يتعلق النفس ببدن  
مغاير للبدن الذي فارقت بالكلية والبدن الثاني هنا عين البدن  
الاول ولو باعتبار اجزائه الاصلية ويجوز تكبير الجرم الصغير  
او انقضاؤه حتى يسع الكبير لكن هذا انما يناسب قول المعتزلة

لعدم وقوعه الآن وبطلان الخرق والالتزام مبني على مقدمات ممنوعة بل فاسدة وكذا بطلان الخلاء وفي الكتاب المبين يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وفتحت السماء فكانت ابوابا واذا السماء فرجت اذا السماء انشقت واذا الارض مدت

فصل - الجنة والنار باقيتان لا تفنيان ولا يفني اهلها لقوله تعالى في حق الفريقين خالدين فيها ابدًا وفي الجنة اكلاها دائم ولا قائل بالفصل بين الجنة والنار وفي الحديث انه ينادى يوم القيامة يا أهل الجنة خلود بلا موت ويا أهل النار خلود بلا موت وقد اجمعت الامة على ذلك ثم ذهبت الجهمية الى انها تفنيان ويفني اهلها وهو باطل لمخالفته الكتاب والسنة واجماع الامة قال السعد التفتازاني ليس عليه شبهة فضلا عن حجة ولعلمهم تمسكوا بقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه بناء على ظاهر العموم وان الهلاك هو الفناء بالكلية وقد مر ما فيه أو بما قاله الفلاسفة من أن القوى الجسمانية

يجب تنهاى اثارها عدة ومدة قالوا لان الاثر يتفاوت بتفاوت القوة المؤثرة وبتفاوت القوة التي تعاقب القوة المؤثرة وبما فيها اذا لم تتفاوت المؤثرة كالقوة الفاعلة للحركة التي في المحرك والقوة المعاوقة لها التي في المتحرك وتفاوت كل منهما بتفاوت محله وهو الجسم فقوة النصف نصف قوة السكل فلو ابتدأت الحركتان المتفاوتتان معا كانتا متساويتين من جانب الابتداء وكان تفاوتهما بالزيادة والنقصان من الجانب الآخر المقابل له فاذا كانت الناقصة غير متناهية لم يعقل زيادة الزائدة عليها واذا كانت متناهية لزم تنهاى الزائدة لانها لا تزيد عليها الا بقدر متناه وهو مردود بمنع كون القوى مؤثرة لان جميع الآثار مستندة الي القادر المختار ومنع انقسام القوة بانقسام محلها لجواز عدم انقسامها بانقسامه كالوحدة والابوة ومنع كون انقسامها على نسبة انقسامه لجواز تفاوتها في اجزائه على انه منقوض بحركات الافلاك فانها غير متناهية عندهم مع انها بقوة جسمانية

فصل - من مات مؤمناً يثاب بدخول الجنة وخلوده فيها ابداً فضلاً من الله تعالى ومن مات كافراً يعاقب بدخول النار وخلوده فيها ابداً عدلاً منه تعالى للنصوص الصريحة في الوعد والوعيد بذلك واجماع المسلمين على ذلك قبل ظهور الخلاف وقال الجاحظ والعنبري من بالغ في الاجتهاد طالباً للهدى والحق ولم يصل الى مظاهره فهو معذور لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وهو مندفع بان الخطاب لاهل الدين لا لغيرهم نعم اذامات هذا مشتغلاً بالنظر متردداً بين التصديق والتكذيب فقال بعض الفضلاء بدجاته والعفو عنه والظاهر أن ذلك فيمن ينتمي الى الاسلام ويكون من أهل القبلة وانكرت طائفة خارجة عن الملة الاسلامية خلود اهل النار فيها لان القوة الجسمية متناهية في العدة والمدة فلا بد من فنائها واذا فنيت قوة الحياة وما يتبعها من الحس والحركة لا يبقى العذاب ولان دوام الاحراق مع بقاء الحياة غير معقول لان الحرارة تنفي الرطوبة تدريجاً حتى تنعدم



فتفتت اجزاء البدن فلا تبقى الحياة فلا يدوم العذاب والاول  
 قد مردفعه على انه جار في خلود اهل الجنة والثاني مندفع  
 بانه مبني على أن بقاء البنية واعتدال المزاج شرط في بقاء  
 الحياة وهو ممنوع وقد يخلق الله تعالى في الحي قوة لا تخرب  
 معها البنية كما خلق في السمندر قوة لا يتأذى معها بالنار وهو  
 حيوان مأواه النار وافناء الرطوبة بالنار غير واجب وقد تفني  
 ويخلق الله مثلها كلما نصجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها  
 ليدوقوا العذاب (تمت) صبيان المؤمنين مؤمنون حكما وصبيان  
 الكفار كفار حكما بالتبعية ثم صبيان المؤمنين في الجنة بلا  
 خلاف لقوله تعالى والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بإيمان الحقنا بهم  
 ذريتهم وصبيان الكفار في النار عند الاكثر لدخولهم في العمومات  
 ولما روي ان خديجة رضى الله عنها سألت النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن اطفالهم الذين ماتوا في الجاهلية فقال هم في النار  
 وعند بعضهم في الجنة خدم لاهلها لان تعذيب من لا جرم  
 له ظلم ولقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى ولا تجزون

الا ما كنتم تعملون وقيل من علم الله انه لو بلغ لا من فهو  
في الجنة ومن علم الله انه لو بلغ لكنر فهو في النار

فصل - الايمان عند الاصحاب هو التصديق القلبي  
بجميع ما علم بالضرورة محي النبي صلى الله عليه وسلم به من  
الدين وعليه اكثر الائمة كالقاضي والاستاذ ووافقهم الصالح  
وابن الراوندي من المعتزلة لقوله تعالى اولئك كتب في قلوبهم  
الايمان ولما يدخل الايمان في قلوبكم وقلبه مطمئن بالايمان  
والذين آمنوا وعملوا الصالحات هم التصديق هنا بمعنى الاعتقاد  
البالغ حد الجزم على وجه الادعان والقبول بحيث يطلق عليه  
اسم التسليم لا مجرد المعرفة والعلم كما عليه جهنم بن صفوان  
ونقل عن بعض الفقهاء فانه قد يحصل للكفار الذين آتيناهم  
الكتاب يعرفونه كما يعرفون ابناءهم وان فريقا منهم ليكتمون  
الحق وهم يعلمون وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلماً وعلواً  
ولا يعتبر فيه النطق بالشهادتين والالم يكن من صدق بقلبه  
ومنه مانع من الاقرار بلسانه مؤمناً والاجماع على انه مؤمن

في العلم والفكر بالظاهر  
عصام أنس الزهتاني  
الطبعة الأولى ١٩٩٥

وقال كثير باعتبار ذلك فيه وروي عن أبي حنيفة ولعلمهم تسكروا  
باطفاق السلف على اعتبار ذلك عند الدخول في الايمان  
ويندفع بانهم انما اعتبروه دايلا على التصديق لظهوره وخفاء  
التصديق وليس الايمان مجرد النطق بهما كما عليه الكرامية  
بناء على أن الرسول والصحابة والتابعين كانوا يكتفون فيه  
بمجرد النطق بهما لان هذا معارض بالاجماع على ان المناق  
كافر مع نطقه بهما نعم هو يسمى ايمانا لغة ويترب عليه احكام  
الايمان ظاهرا لظهوره وخفاء التصديق فالاحتفاء بذلك هو  
في اجراء الاحكام الدنيوية لافي النجاة الاخرية كما يدل  
الله عليه الصلاة والسلام امرت أن اقاتل الناس حتى  
لا يذكروا الله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم  
التي هي اموالهم على الله وقوله امرت أن احكم بالظاهر  
وانما هو في قوله قال الخوارج وبعض المعتزلة هو اعمال  
الخوارج فمما افرأنا او نقلوا قال اكثر المعتزلة هو الاعمال  
المفترضة وقال السلف وجميع المحدثين ومالك والشافعي

هو مجموع الثلاثة التصديق بالجنان والاقرار باللسان والطاعات  
 بالجوارح والاركان تمسك من قال هو الاعمال المفترضة بان  
 فعل الواجبات هو الدين لقوله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا  
 الله الآية والدين هو الاسلام لقوله تعالى ان الدين عند الله  
 الاسلام والاسلام هو الايمان لانه لو كان غيره لم يقبل من  
 مبتغيه لقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فان يقبل منه  
 وبقوله عليه الصلاة والسلام لا يزني الزاني وهو مؤمن ولا  
 يسرق السارق وهو مؤمن ولا ايمان لمن لا امانة له وبانه لو  
 كان الايمان هو التصديق لم يكن النائم حين نومه ولا الغافل  
 حين غفلته مؤمناً والاجماع على انه مؤمن ولو كان المصدق  
 بقلبه الساجد للصنم مؤمناً والاجماع على انه كافر ويندفع الاول  
 بمنع المقدمة الاولى وقوله تعالى وذلك دين القيمة اشارة الي  
 الاخلاص لا الي العبادة واقام الصلاة وايتاء الزكاة ومنع  
 الثلاثة والآية انما تدل على أن من يبتغى ديناً غير الاسلام  
 لا يقبل منه فلا تدل على المطلوب الا اذا ثبت ان الايمان دين

والله اعلم باناه وارد على سبيل التغليظ والمبالغة في الزجر عن  
المعاصي حتي كأن الايمان معها بمنزلة العدم على انه معارض  
بالاحاديث الدالة على انه مؤمن ويدخل الجنة حتي قال صلى الله  
عليه وسلم لا بني ذر لما بالغ في السؤال عنه وان زنى وان سرق  
على رغم انف ابني ذر والثالث بان الشارع يعطي الحكمي  
حكيم المحقق وهو في حال النوم والغفلة مصدق حكما والا  
فهو مشترك الالتزام اجريانه في الاعمال والرابع بان السجود  
للصنم علامة على عدم التصديق لانه ينافي التصديق بانه  
لا معبود الا الله وتمسك من قال هو الطاعات مطلقا ومن قال  
هو مجموع الثلاثة بقوله صلى الله عليه وسلم الايمان بضع وسبعون  
شعبة اعلاها قول لا اله الا الله وادناها امانة الاذى عن  
الطريق وهو مندفع بان المراد شعب الايمان لا نفس الايمان  
(تنبيه) من قالوا ان الايمان هو الطاعات يعتبرون التصديق  
بما لها لتوقفها عليه ثم انه اعظم الطاعات فيجوز ان القائمين  
بالايمان ارادوا بالطاعات ما يشمل الطاعة الباطنية القلبية

كالصديق والنظر الموصل اليه فتكون الاعمال الظاهرية  
جزأ من حقيقة الايمان عندهم كما صرح به سعد الدين التفتازاني.  
فيرجع الي قول جمهور السلف والمحدثين

فصل - الجمهور على صحة ايمان المقلد واشترط الشيخ  
الاشعري ابتناء كل عقيدة من عقائد الايمان على دليل ولو  
اجاليا بأن لم يقتدر على تفصيل وجه دلالة ودفع الشبهة التي  
ترد عليه ودفع بانه يلزمه تكفير العوام وهم غالب المؤمنين.  
واشترط المعتزلة ابتناء كل عقيدة على دليل تفصيلي بحيث يقتدر  
معه على ما ذكره وصرح ابو هاشم منهم بانه ان عجز عن ذلك  
كان كافرا قالوا لان الواجب فيه هو العلم وهو اما عن ضرورة  
أو دليل ولا ضرورة فتعين الدليل ويدفع بان الواجب هو الاعتقاد  
العاجز وهو يحصل بالتقليد والمختار أن النظر الموصل الى العلم  
واجب في ذاته لا لاجل ابتناء الايمان عليه فتاركه عاص لا كافر  
ومكي عن بعض اهل السنة وبعض المعتزلة أن المكلف بالنظر هو  
القادر عليه دون العاجز عنه كما كثر العوام سيما النساء والعيبد

فصل - مذهب الاشاعرة والمعتزلة أن الايمان يزيد وينقص وحكي عن الشافعي وكثير من العلماء لانه لو لم يتفاوت السكان ايمان آحاد الامة بل الفساق منهم مساويا لايمان الانبياء والملائكة وهو باطل وظاهر الكتاب والسنة واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا يزدادوا ايمانا مع ايمانهم ويزداد الذين آمنوا ايمانا وما زادهم الا ايمانا وتسليما فاما الذين آمنوا فزادتهم ايمانا وعن ابن عمر وروى مرفوعا ايضا لو وزن ايمان ابي بكر بايمان هذه الامة لرجح به ومذهب ابي حنيفة واصحابه وكثير من العلماء انه لا يزيد ولا ينقص واختاره امام الحرمين لانه التصديق البالغ حد الجزم والاذعان ولا يتصور فيه الزيادة والنقصان وقال الامام الرازي وامام الحرمين ان هذا الخلاف فرع تفسير الايمان فان فسر بالتصديق فلا يتفاوت وان فسر بالاداعات فهو يتفاوت

فصل - الجمهور على أن الاسلام والايمان واحد وصرح  
بأن ترادفهما لكن بمعنى رجوعهما الى الاذعان والقبول



والتسليم والانقياد لكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم  
من الدين وان كل مؤمن مسلم وبالعكس للاجماع ودلالة  
النصوص مثل قوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل  
منه مع أن الايمان مقبول وقوله تعالى فاخرجنا من كان فيها من  
المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين وقوله تعالى قل  
لا تمنوا على اسلامكم بل الله يمن عليكم ان هداكم للايمان واحتج  
المخالف بنحو قوله تعالى قل لم تؤمنوا واسكن قولوا اسلمنا وقوله  
تعالى ان المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وقوله  
عليه الصلاة والسلام في جواب السؤال عن الايمان الايمان  
ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله الى آخره وعن  
الاسلام الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول  
الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة الى آخره ودفع الأول بأن  
الاسلام يطلق على الاستسلام والانقياد الظاهر والثاني بان  
تفاير المفهوم في الجملة كاف في العطف والثالث بان الحديث  
بيان لم يتعلق الايمان أولاً واشرائع الاسلام ثانياً اذ قد ورد

مثله في الايمان حيث قال صلى الله عليه وسلم اقوم وقودوا  
عليه اتدرون ما الايمان بالله وحده فقالوا الله ورسوله اعلم فقال  
شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وابتاء  
الزكاة الى آخره وقال صلى الله عليه وسلم الايمان بضعة وسبعون  
شعبة أعلاها قول لا اله الا الله وأدناها ما طاعة الاذى عن الطريق

فصل .. الكفر قال الغزالي هو تكذيب النبي  
صلى الله عليه وسلم في شيء مما علم بحديثه به من الدين  
لكنه لا يشمل الكافر الخالي عن التصديق والتكذيب ولا  
يشمل ابليس وقد قال تعالى وكان من الكافرين وقال القاضي  
هو الجحد بالله تعالى وقصر بالجهل ورد بان الكافر قد يعرف  
الله تعالى ويصدق به والمؤمن قد لا يعرف بعض احكامه  
فاجيب بان المراد الجحد به في شيء مما علم قطعا أنه من  
أحكامه واختار السعد التفتازاني أنه عدم الايمان فلا يرد عليه  
شيء مما مر لكن يكون عدميا وقال بعض الافاضل هو ضد  
الايمان فيكون وجوديا ويشمل التكذيب بشيء مما علم محي النبي

صلى الله عليه وسلم به من الدين والتردد في شيء من ذلك  
ونفرة النفس عما عرفت من ذلك وكرهيتها له تكبرا وعنادا  
كحال أهل الكتاب والمعصية التي تكون علامة على التكذيب  
كالسجود للصنم والقاء المصحف في القاذورة وأما التي ليست  
كذلك فلا تكون كفرا إلا عند الخوارج وسيأتي رده وقالت  
المعتزلة هو ارتكاب قبيح أو أخلال بواجب يستحق به  
اعظام العقاب وفيه أن هذا من أحكام الكفر لا من ذاتياته ولا من  
لوازمه البينة علي أنه إن أريد اعظم العقاب على الإطلاق  
لم يصدق إلا على أشد أنواع الكفر وإن أريد اعظم بالنسبة إلى  
مادونه صدق على كثير من المعاصي وقيل هو عند كل طائفة  
مقابل لما فسروا به الإيمان لكنه لا يستقيم على القول بالمنزلة بين  
المنزلتين أصلا كما سيأتي للمعتزلة ولا على قول السلف ظاهرا  
فصل - جمهور المتكلمين والفقهاء على أن أهل  
القبلة كلهم مؤمنون لا كفار وإن خالفوا الحق في  
بعض العقائد كالمجسمة والمعتزلة والمجبرة والرجئة والروافض

والخوارج ما لم يخالفوا في حكم من ضروريات الدين كحدوث  
العالم وعلم الله تعالى بالجزئيات وحشر الاجساد لان النبي صلى  
الله عليه وسلم لم يبحث عن اعتقاد من حكم باسلامه في تلك العقائد  
ككون الباري في جهة اولا وكونه يعلم الاشياء بعلم اويلها  
بذاته وكون العبد موجد الفعل او الموجد له هو الله تعالى  
وكونه تعالى تصح رؤيته اولا واما عدم بحثه صلى الله عليه  
وسلم عن اعتقاده فيما هو من ضروريات الدين فلما اكتفا  
بظهور دليله ولو اجماليا وتمامق المعتزلة فكفروا ببعض الاصحاب  
باثباتهم الصفات القديمة وانكارهم كون العبد فاعلا لفعله  
ونسبتهم فعل العبد الى الله تعالى وقولهم بتقديم القرآن وبخروج  
صاحب الكبيرة من النار فكفر بعض الاصحاب المعتزلة  
في نفى الصفات وانكار ايجاد الله لفعل العبد وقولهم بخلق  
القرآن وانكارهم ان ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن  
وقولهم بعدم شيء بمعنى ثابت متقرر في الازل وقال بعض  
الاصحاب والمعتزلة بكفر المجسمة لقولهم بانه تعالى جسم وفي

جهة وبعضهم يكفر الروافض والخوارج لقدحهم في أكبر الصحابة وقال قدماء المعتزلة بكفر المجبرة لقولهم أن العبد لا اختيار له في فعله أصلا وتمسكوا في جميع ذلك بأنها تستلزم لوازم هي كفر وهو مندفع بمنع الأزوم في بعضها ومنع كون اللازم كفرا في بعضها

فصل - الكفر يزيد وينقص لانه لو لم يكن كذلك .  
 لكان كفر المرتد مساويا لكفر الجازم بالكذب بل الكفر  
 مدعى الالهية لنفسه فقط كفر عون وهو باطل ولقوله  
 تعالى الاعراب أشد كفرا ونفاقا وقوله تعالى ان الذين آمنوا  
 ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا هم ازدادوا كفرا وقوله تعالى  
 واما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجسا الى رجسهم في  
 مقابلة قوله تعالى فاما الذين آمنوا فزادتهم ايمانا

فصل - من لم يبلغه دعوة رسول أصلا فليس  
بمؤمن ولا كافر لعدم أحكام شرعية عنده يتعلق بها إيمانه  
أو كفره لعدم تكليفه أصلا وعدم تبعيته لمكلف وهو أوامره

الجنة تفضلا لاثوابا ومن بلغته دعوة رسول  
لم يرسل اليه من أهل الفترة كالعرب بعد انقطاع شريعة  
اسماعيل عليه السلام وقبل وجود شريعة محمد صلى الله عليه  
وسلم اذا بلغتهم دعوة موسى أو غيره فجمهور الأشاعرة من  
المتكلمين والاصوليين والفقهاء الشافعية علي انهم غير مكلفين  
اصلا بمنزلة من لم تبلغه دعوة رسول أصلا لقوله تعالى وما  
كنا معذبين حتى نبعث رسولا أي وما كنا معذبين أحدا  
حتى نبعث اليه رسولا لثلا يكون للناس على الله حجة بعد  
الرسال بأن يقولوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا الآية وقال  
جماعة انهم مكلفون باصول الدين دون فروعه فمن لم ينظر في  
صحة تلك الدعوة كان معرضا عنها فهو كافر ومن نظر ولم  
يعتقد صحتها فهو كافر لما صبح من تعذيب جماعة من أهل  
الفترة واختاره النووي من الشافعية ودفع بأن ما صبح من  
تعذيبهم خبر آحاد لا يعارض النطق بعدم التعذيب أو لخصوصية  
فيهم علمها الله ورسوله ولما حكمت المعتزلة العقل قالوا من

اعتقد منهم صوابا وعمل صالحا فهو من أهل الجنة ومن لا  
 فهو من أهل النار

فصل - الكبيرة لا تخرج فاعلمها من الايمان  
 عند الجمهور لأنها لا تنافي التصديق ولآيات والاحاديث  
 الناطقة باطلاق المؤمن على العاصي كقوله تعالى يا أيها الذين  
 آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى يا أيها الذين آمنوا توبوا  
 الى الله توبة نصوحا وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ولا جماع  
 الامة من عصر النبي صلى الله عليه وسلم الى اليوم على  
 الصلاة على من مات من أهل القبلة من غير توبة وعلى الدماء  
 والاستغفار لهم مع العلم بارتكابهم الكبائر ولو لم يكونوا مؤمنين  
 لم يحز ذلك باتفاق الكل وقالت المعتزلة انها تخرجه من الايمان  
 ولا تدخله في الكفر فيكون واسطة لأن فسقه مجمع عليه  
 وايمانه مختلف فيه ف قيل مؤمن كما عليه أهل السنة وقيل  
 كافر كما عليه الخوارج وسيأتي ف نأخذ بالمجمع عليه ونترك  
 المختلف فيه ولأنه ليس مؤمنا لقوله تعالى أفمن كان مؤمنا كن



كان فاسقا وقوله عليه الصلاة والسلام لا يزني الزاني وهو  
 مؤمن ولا كافرا لان السلف كانوا لا يجرون عليه أحكام  
 المرتدين وكانوا يدفنونه في مقابر المسلمين ويندفع الاول بأنه  
 احداث لقول مخالف لما أجمع عليه السلف من عدم المنزلة  
 بين المنزلتين والثاني بأن المراد بالفاسق في الآية الكافر  
 والحديث وارد على سبيل التعليل كما مر وقال الخوارج  
 كل معصية ولو صغيرة تخرج فاعلمها من الايمان وتدخله في  
 الكفر للنصوص الظاهرة في أن الفاسق كافر كقوله تعالى  
 ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون ومن كفر بعد  
 ذلك فأولئك هم الفاسقون وقوله عليه الصلاة والسلام  
 من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر وفي أن العذاب  
 مختص بالكافر كقوله تعالى ان العذاب على من كذب  
 وتولى ان الخزي اليوم والسوء على الكافرين وهو مندفع  
 بأنها متروكة الظواهر للنصوص القاطعة على أن مرتكب  
 الكبيرة ليس بكافر والاجماع المنعقد على ذلك قبل ظهور

المخالفين هذا وقد اورد علي جمهور السلف والمحدثين أنه لو كانت الطاعات جزءا من حقيقة الايمان كما قالوا لكان فاعل الكبيرة غير مؤمن عندهم أيضا لكنهم يقولون بأنه مؤمن ودفع بأنها جزءا كم الى لا جزء حقيقي وبأن الايمان يطلق على التصديق كما يطلق على المجموع فاذا انتفى المني الثاني بقى المعني الاول  
فصل - فاعل الكبيرة من المؤمنين اذا مات من غير

توبة لا يخلد في النار ان دخلها بل لا بد من دخوله الجنة خالدا فيها ابدا عند الجمهور لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره والايمان عمل خير لا يمكن أن يرى جزاءه قبل دخول النار ثم يدخل فيخلد فيها لانه باطل بالاجماع وقوله تعالى في الجنة وما هم منها بمخرجين فتعين الخروج من النار ولدخوله في عموم آيات الوعد للمؤمنين بالجنة على وجه الخلود الابدي ولان الخلود في النار جزاء الكافر فلو جوزى به غيره كان زيادة علي قدر الجنانية فلا يكون عدلا وقالت الخوارج والمعتزلة لا بد من دخوله النار وخلوده فيها ابدا اما عند الخوارج

فلانه كافر بل فاعل المعصية ولو صغيرة كافر عندهم وقد مر  
بطلانه ويلزمهم أن نظرة واحدة الى اجنبية تجب طاعة الطاعات  
ظاهرة وباطنة وهو خلاف الاجماع واما عند المعتزلة فلانه  
يستحق العقاب الذي هو مضره خالصة دائمة فينا في استحقاق  
الثواب الذي هو منفعة خالصة دائمة وللنصوص الدالة على  
الخلود كقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا جزاؤه جهنم خالدا  
فيها ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نار اخلدا فيها  
ومن كسب سيئة واحاطت به خطيئته فاولئك اصحاب النار هم  
فيها خالدون وان الفجار في جهنم يصلون ايام الدين وما هم عنها  
بغايين والاول مندفع بمنع الاستحقاق بمعنى الاستيجاب ومنع  
قيد الدوام والثاني مندفع بتأويل الآيات فالمراد من يقتل مؤمنا  
لكونه مؤمنا وذلك لا يكون الا كفرا وكذا من تعدي جميع  
الحدود ومن احاطت به الخطيئة وشملت من كل جانب ولو سلم  
مخالطه قد يستعمل في المكث الطويل كقولهم سجن مغلد ووقف  
مغلد وخذ الله ملكه والفجار هم الكفار اولئك هم الكفرة الفجرة

فصل - لا يعفو الله عن الكفر اذا مات صاحبه عليه  
 باجماع المسلمين لقوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويحجز  
 العفو عنه عقلا عندنا لان العقاب عليه حقه تعالى ذله اسقاطه  
 وقالت المعتزلة يمتنع لان قضية الحكمة التفرقة بين المسيء  
 والمحسن ولان الكفر نهاية في الجناية لا يحتمل الاباحة فلا  
 يحتمل العفو ولان الكافر يعتقد حقا ولا يصاب اعنوا فلم  
 يكن العفو عنه حكمة ولا نه اعتقادا لا بد فيوجب جزاء الأبد  
 ويندفع الاول بمنع كون التفرقة قضية الحكمة لجواز ان يكون  
 في التسوية حكمة خفية لانعلمها ولو سلم فيجوز التفرقة بغير  
 تعذيب المسيء كجرمانه من الثواب دون المحسن والثاني بمنع انه  
 كونه نهاية الجناية غير محتمل للاباحة يقتضي عدم احتمال العفو  
 لجواز ان نهاية الكرم تقتضي العفو عن نهاية الجناية الذي  
 لا يحتمل الاباحة والثالث بمنع ان كون العفو حكمة متوقف  
 على طلبه والرابع بمنع ذلك الايجاب

فصل - ويجوز العفو عن الكبيرة ولو مات صاحبه

بدون توبة عقلا وسمعا لان العقاب عليها حقه تعالى فله تركه  
 ولقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ان الله يغفر الذنوب  
 جميعا وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وقل المعتزلة  
 لا يجوز العفو عنها بلا توبة لان العبد اذا علم انه لا يعاقب  
 على ذنبه كان ذلك تقريرا للمذنب على الذنب واغراء لغيره  
 عليه وهذا يناقض حكمة ارسال الرسل والآيات والاحاديث  
 الواردة في وعيد العصاة ويندفع الاول بان مجرد تجويز العفو  
 لا يقتضي ظن عدم العقاب فضلا عن علمه كيف والعمومات  
 الواردة في الوعيد المقرونة بغاية من التهديد ترجح جانب  
 الوقوع بالنسبة الى كل واحد وكفي به زاجرا والثاني بانها  
 على تقدير عمومها انما تدل على الوقوع دون الوجوب وبانه  
 قد كثرت النصوص الواردة في العفو كقوله تعالى ان الله  
 يغفر الذنوب جميعا الى اخر ما مر وكقوله تعالى ويعفو عن  
 السيئات ويعفو عن كثير فتخرج المذنب المغفور له عن عمومات  
 الوعيد وبان الخلف في الوعيد كرم لان الكريم اذا اوعد

( ٨ — خلاصة )

عبد المؤمن جاز ان يكون اعباده مقيدا بالمشيئة وترك  
اظهاره للتهديد فلا خلف في الحقيقة وبالجملة يعفو عن البعض  
ويعذب البعض عملا بادلة العفو وادلة الوعيد وقالوا لا يجوز  
العقاب عليها بعد التوبة لانه بعدها ظلم ولانه وعد بقبول  
التوبة في نحو قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده  
ويعفو عن السيئات ويدفع الاول بان تصرف الحكيم العدل  
في ما يوصف بالظلم اصلا والثاني بانه لا يقتضى  
القطع بذلك لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة  
نصوحا عسى ربكم ان يكفر عنكم سيئاتكم فجعل التكفير  
بعد التوبة مرجوا

فصل - ويجوز العفو عن الصغيرة والعقاب عليها عند  
الجمهور سواء اجتنب فاعلها الكبائر أو لا وسواء تاب فاعلها  
أو لا لعموم النصوص الواردة في العفو والنصوص الواردة  
في العقاب كقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فمغفرة  
الصغيرة مقيدة بالمشيئة وقوله تعالى يغفر لمن يشاء ويعذب

من يشاء وهو شامل للصغيرة وقوله تعالى لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها والاحصاء انما يكون للحساب والمجازاة. وذهب جماعة من الفقهاء والمحدثين والمعتزلة الى انه اذا اجتنب الكبائر لم يجز سمعا عقابه على الصغائر قطعا لقوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وودع بانه لو قطع بتكفيرها حينئذ لكانت له في حكم المباح وذلك نقض لعرى الشريعة فالعنى في الآية نكفر عنكم سيئاتكم ان شئنا وقال بعض الفضلاء في تفسيره نكفر عنكم سيئاتكم بالطاعة وذهبت المرجئة الى انه لا عقاب على معصية مع وجود الايمان كما انه لا ثواب على طاعة مع وجود الكفر وهو باطل بالاجماع والنصوص الواردة في العقاب على المعصية. واما عدم الثواب على الطاعة مع وجود الكفر فلانه يحبط الاعمال اولئك حبطت اعمالهم

فصل - التوبة ندم العبد على معصيته من حيث انها معصية وهو تأسفه وتحسره وتجنزه على فعلها لمخالفته امر ربه وانما يتحقق

بإقلاعه عنها أن كان متلبساً بها وامكنه تركها وعزمه على عدم  
العود إليها لو قدر على فعلها وتدارك ما يمكن تداركه من الحق  
الناسيء عنها كرد المغصوب وقضاء الصلاة وقال المعتزلة يكفي  
في الندم اعتقاد انه اساء وانه لو امكنه رد المعصية لردها لان  
أهل الجنة يندمون على تقصيرهم ولا حزن ولان العاصي  
مكلف بالتوبة دائماً وقد لا يمكنه تحصيل الحزن وقد يمنع ذلك  
واعتقد عوامهم انه يكفي مجرد قول العاصي تبت ورجعت  
وعليه عمل عوام الامة اليوم وليس بشيء وهى واجبة عندنا  
بالشرع لقرله تعالى وتوبوا الى الله جميعاً ايها المؤمنون توبوا  
الى الله توبة نصوحا ونحو ذلك وبالعقل عند المعتزلة لما فيها من  
دفع ضرر العقاب ولان الندم على فعل القبيح من مقتضيات  
العقل الصحيح وهو مبنى على تحكيمهم العقل

فصل - يجوز العفو عن المعصية ولو كبيرة بالشفاعة من  
الانبياء وغيرهم من الاخيار لما استفاض واشتهر من الاخبار  
كقوله عليه الصلاة والسلام شفاعتي لاهل الكبائر من امتي



ويروي ادخرت شفاعتي واما حديث لا تنال شفاعتي اهل  
الكبائر من امتي فقال بعض الفضلاء موضوع باتفاق وعلى  
تقدير صحته محمول على من ارتد منهم وقد استدل بقوله تعالى  
واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات أى لذنوبهم وهى تعم  
الكبائر وبقوله تعالى في حق الكفار فما تنفعهم شفاعاة الشافعين  
فانه مسوق في تقييح حالهم وتحقيق يأسهم ولو كان عدم نفعها  
غير مختص بهم لما سيق هذا الكلام في ذلك المساق وقال  
المعتزلة انما تقبل الشفاعاة في رفع الدرجات بناء على قولهم ان  
فاعل الكبيرة بدون توبة يجب تخليده في النار فلا تقبل في  
حقه شفاعاة كالكفار والتائب وفاعل الصغيرة المجتنب عن  
الكبيرة يجب العفو عنهما بالتوبة والاجتناب فلا معنى للشفاعة  
في حقهما لرفع العقاب فتعين أن تكون الشفاعاة المقبولة لرفع  
الدرجات دون رفع العقاب وقدمر بطلان قولهم واستدلوا  
بقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا الآية  
لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعاة مالم يظالمين من حميم ولا شفيع

يطاع فما تنفعهم شفاعة الشافعين وهو من دفع بانها بعد تسليم  
عمومها في الازمان والاحوال يجب تخصيصها بالكفار جمعاً  
بين الأدلة والأفهي مشتركة الإلزام لأنها لو سلم عمومها  
من كل وجه لافادت عدم الشفاعة في رفع الدرجات ايضاً  
(تتمة) علم مما مر انه لا يجوز العفو عن الكفر الا بالدخول في  
الاسلام ويجوز العفو عن الكبيرة والصغيرة بمحض الفضل  
وبالتوبة وبالشفاعة وعن الصغيرة باجتباب الكبيرة وبفعل  
بعض الطاعات أن الحسنات يذهبن السيئات

### ( الكلام في الامامة )

فصل - الامامة رياسة عامة في امور الدين والدنيا  
خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم ونصب الامام واجب  
على الناس سمعاً عندنا لاجماع الامة حتى قدموه على دفنه  
صلى الله عليه وسلم ولانه لا يتم الواجب من اقامة الحدود  
وسد الثغور وتجهيز الجيوش ونحو ذلك الا به وعقلاً عند  
المعتزلة لانه لدفع الضرر وهو واجب عقلاً ويدفع بانه مبني

علي تحكيمهم العقل وواجب على الله تعالى عند الشيعة لكونه  
لطفًا محضًا محصلًا للمعرفة مقربًا إلى الطاعة مبعدًا عن المعصية  
فكانهم يوافقون المعتزلة في إيجابهم على الله ما يستحسنه العقل  
من الأفعال وقد مر أنه لا يجب على الله شيء وقالت الخوارج  
لا يجب أصلاً لما فيه من إثارة الفتنة ودفع بان فتنة عدمه أشد  
من فتنة وجوده

فصل - شرط الأمامة البلوغ والعقل والإسلام والحرية  
والذكورة والعدالة وزاد الجمهور الشجاعة والاجتهاد  
في الأصول والفروع وإصابة الرأي وكونه قرشياً ولولم تتوفر  
تلك الشروط جاز تنفيذ الأحكام ممن يولى أو يتولى بالتغلب  
وقوة الشوكة وزاد الشيعة أن يكون هاشمياً بل علويًا وأن  
يكون علماً بجميع الأحكام الدينية ودفع بان ذلك يخالف  
الإجماع ولا حجة لهم عليه وأن يكون أفضل أهل زمانه لأن  
تقديم الفضول مع وجود الفاضل قبيح عقلاً وتقديم أحد  
المتساويين ترجيح بلا مرجح وهو مبني على تحكيمهم العقل

ونقل ذلك عن الاشعري لتوقف حصول الغرض من نصها عليه وللقياس على النبوة ودفع بانه قد يكون المفضل اقدر على القيام بواجبات الامامة من الفاضل وان يكون معصوما قياسا على النبوة ولانه يجب اطاعته ولان المعصية ظلم وعهد الامامة لا يناله الظالمون ودفع الاول بالفرق والثاني بانه انما يجب اطاعته فيما وافق الشرع والثالث بان المراد بالعهد في قوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين عهد النبوة خاصة واما اشتراط المعجزة والعلم بكل شيء حتي الغيبات والحرف والصناعات وطبائع الاغذية والادوية وعجائب البر والبحر والسماء والارض فمن خرافات الغلاة من الروافض

فصل - تنعقد الامامة بالنص من رسول الله صلى الله عليه وسلم او من الامام السابق بالاجماع وببيعة اهل الحل والعقد من الامة بالاجماع قبل ظهور المخالفين اذ قد انعقدت لابي بكر رضي الله عنه بالبيعة من غير تكبير فصار ذلك اجماعا على انعقادها بها ولو وقعت البيعة من واحد من اهل الحل والعقد

كفت كما وقع من عبدالرحمن ابن عوف لعثمان رضى الله عنهما  
وقال بعض الاصحاب يجب ان يكون ذلك بمشهد بينة عدول  
كفها للخصام في ادعاء من يزعم عقد الامامة له سرا قبل من  
عقد له جهرا وقالت الشيعة لا تثبت الا بالنص لانه قد يخفي  
على اهل البيعة بعض الشروط كالعصمة والافضلية ومعرفة  
الدين كله ولانه ليس اليهم تولية مثل القضاء فلا يكون اليهم  
تولية الرياسة الكبرى ولان فيها اثار الفتنة ولان من اختاروه  
يكون خليفة منهم لا من الله ورسوله ودفع الاول بمنع الاشتراط  
وبمنع الخفاء والثاني بان عدم تفويض القضاء ونحوه اليهم  
انما هو لوجود الامام والثالث بانه لا فتنة عند الاذعان للحق  
واعتبار الترجيح ولو سلم فعند عدم النص تكون فتنة عدم  
الامام اشد من فتنة النزاع في تعيينه والرابع بان من اختاروه  
يكون خليفة الله ورسوله كما ان الوجوب بشهادة الشاهد  
وقضاء القاضى يكون حكم الله تعالى لا حكم الشاهد والقاضى  
وقال الزيدية تثبت بالدعوة ايضا بان يقوم من هو اهل

للإمامة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويدعو الناس إلى  
اتباعه ووافقهم الجبائي من المعتزلة ولا مستند له يعتمد عليه  
فصل - الإمام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أبو بكر رضي الله عنه لأجماع أهل الحل والعقد على خلافته  
وذلك أن الصحابة اجتمعوا وتنازعوا في الخلافة بعده صلى  
الله عليه وسلم حتى قال بعض الانصار للمهاجرين منا أمير  
ومنكم أمير فقال أبو بكر رضي الله عنه قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الخلافة في قريش فاذعن الانصار لذلك واجمعت  
الصحابة على جعلها في أبي بكر وعلي والعباس ثم اختار معظمهم  
أبا بكر وبايعوه وقال العباس أعلئ امدديدك إبايعك حتى يقول  
الناس بايع عم رسول الله ابن عم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلا يختلف فيك اثنان وروي ان الزبير رضي الله عنه  
سل السيف وقال لا ارضى بخلافة أبي بكر وقال أبو سفيان  
ارضيتم يا بني عبد مناف ان يلي عليكم تيمى يعني أبا بكر وبعد هذا كله  
استقر رأي الكل على خلافة أبي بكر وبايعه على وسائر المتخلفين

مجموع النسخ النسخية  
التي هي النسخ النسخية

وانقادوا لوامره وصلوا معه الجمع والاعياد فصار ذلك اجماعا علي  
خلافته ولم يوجد نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
خلافة احد ولو كان لظهر لتوفر الدواعي الى اظهاره نعم قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه ايتوني بكتاب  
وقرطاس اكتب كتابا لا يختلف فيه اثنان ثم قال يا ابي الله والمسلمون  
الا ابا بكر وروي اكتب لابي بكر كتابا الحديث واستخلفه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فقال على رضىك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا فرضىناك لدينا ثم عمر  
رضي الله عنه لان ابا بكر قبل موته املي على عثمان كتاب  
عهده لعمر وامر الناس ان يبايعوا لمن في الصحيفة فبايعوا  
حتى مرت بعلي فقال بايعنا لمن فيها وان كان عمر فاجتمع له  
النص من الامام السابق والبيعة من اهل الحل والعقد ثم عثمان  
رضي الله عنه لان عمر قبل استشهاده ترك الخلافة شورى  
بين ستة عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير  
وسعد بن ابى وقاص ثم فوض خمسهم الامر الى عبد الرحمن

ورضوا بحكمه فاختار عثمان وبايعه بمحضر من الصحابة فبايعوه  
ثم على رضى الله عنه لانه بعد استشهاد عثمان اجتمع كبار  
المهاجرين والانصار على علي وبايعوه وبعد استشهاد علي انتقلت  
الي ابنه الحسن وبعد ستة أشهر سلم الامر الى معاوية سد الباب  
الفتنة وصارت ملكا عضوا كما اخبر به الصادق صلى الله  
عليه وسلم وخالف الشيعة فقالوا الامام الحق بعد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم هو علي وادعوا وجود النص على إمامته  
اجمالا وتفصيلا اما الاول فلانه كانت عادته صلى الله عليه  
وسلم الاستخلاف على المدينة اذا غاب عنها وشفقته وحرصه  
على انتظام امر الامة يقضي بالاستخلاف عليها فكيف  
لا يستخلف على الامة عند الغيبة الكبرى التي لا رجوع بعدها  
الى الدنيا واما الثانى فلنحو قوله تعالى واولو الارحام بعضهم  
اولى ببعض وقوله صلى الله عليه وسلم من كنت مولاه فعلى  
مولاه وقوله لى انت منى بمنزلة هارون من موسى وقد حوا  
فى ابي بكر علما وقضاء وانكروا ثبوت الخلافة بالبيعة



والكل مردود اما الاول فبجواز ان النبي صلى الله عليه  
وسلم اكتفى عن النص علي الخلافة بعلمه ان الصحابة يقومون  
بتعيين الخليفة ولو سلم فلا يلزم أن يكون النص على علي بخصوصه  
واما أولوية بعض الارحام ببعض في كتاب الله وقوله  
صلى الله عليه وسلم من كنت مولاه فعلى مولاه وانت  
منى بمنزلة هارون من موسى فبمنع كونه نصا في خلافة علي  
على الامة واما قدحهم في ابي بكر فبقوله صلى الله عليه وسلم  
اقتدوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر واما انكارهم ثبوت خلافة  
بالبيعة فبالاجماع علي انعقادها بها كما مر وقالوا سيما الامامية  
منهم الامام بعد علي هو الحسن ثم اخوه الحسين ثم ابنه علي  
زين العابدين ثم ابنه محمد الباقر ثم ابنه جعفر الصادق ثم ابنه  
موسى الكاظم ثم ابنه علي الرضا ثم ابنه محمد الجواد التقي  
ثم ابنه علي الزكي النقي ثم ابنه الحسن العسكري ثم ابنه  
محمد القائم المهدي المنتظر وقد اختفى خوفا من اعدائه وسيظهر  
فيملأ الدنيا قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما ويدعون

انه ثبت بالتواتر نص كل سابق منهم على اللاحق وان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال في الحسين رضي الله عنه ابني هذا امام  
 ابن امام اخو امام ابوائمة تسعة تسعة قائمهم ولا حامل لهم  
 علي تلك الاعاجيب الا غلبة التعصب وقال السعد التفتازاني  
 كيف لم تبلغ هذه المتواترات زيد ابن علي مع جلالة قدره  
 بعد مائة سنة وبلغت احاد الروافض بعد سبعمائة ( خاتمة )  
 قد وردت الاحاديث الصحيحة في ظهور امام من ولد فاطمة  
 الزهراء رضي الله عنها يملأ الدنيا قسطا وعدلا كما مئت  
 جورا وظلما فذهب العلماء الي انه امام عادل من ولد فاطمة  
 يخلفه الله متي شاء ويبعثه نصره لدينه وزعمت الامامية  
 من الشيعة انه محمد بن الحسن العسكري اختفي عن الناس  
 خوفا من الاعداء ولا استحالة في طول عمره كنوح ولقيمان  
 وعيسى عليهم السلام وفي ينابيع المودة لبعض الشيعة ان نرجس  
 ام المهدي كانت امة الحكيمة عمه الحسن العسكري فوهبتها  
 له فولدته له ليلة نصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين

ثم جاءت حكمة بعد أيام وسألت أباه عنه فقال يا عمه استودعنا  
الله الذي استودعته أم موسى موسى وانكر ذلك سائر الفرق  
لأنه ادعاء امر مستبعد جدا في هذه الأمة القصيرة الأعمار  
من غير دليل ولا إمامة عليه ولأن اختفاء إمام هذا القدر  
من الأعوام بحيث لا يظهر منه إلا الاسم بعيد جدا ولأن  
إمامته مع هذا الاختفاء عبث لأن المقصود من الإمامة حفظ  
الشرعية ودفع الجور ولا معنى لخوفه في الزمان السابق دون  
الزمان اللاحق وما ذكر في ينابيع المودة قد ينافي ما ذكر  
عنهم من أن اختفاءه كان خوفا من الأعداء ووردت الأحاديث  
أيضا في نزول عيسى عليه السلام وأما اجتماعه بإمام الأمة  
حينئذ وصلاته معه إماما أو مأموما فقال السعد لم يرد فيه شيء  
يصلح للتعويل عليه ووردت في خروج الدجال وإن عيسى  
يقتله وفي خروج يأجوج ومأجوج بعد قتل الدجال وفي طلوع  
الشمس من مغربها وأوله بعض الفلاسفة بانعكاس الأمور  
وجريانها على غير ما ينبغي ووردت في غير ذلك من أشراف

الساعة كخروج الدابة وفي الحديث ان أول الايات ظهور  
طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة ضحي وكحصول  
ثلاثة خسوف خسف بالشرق وخسف بالمغرب وخسف  
بجزيرة العرب وخروج دخان من السماء وخروج نار من  
ارض اليمن وقلة العلم والامانة وكثرة الفسق والخيانة ورياسة  
الفساق والاراذل وكثرة النساء وقلة الرجال واشفاء الاسلام  
على الزوال وافضاء النظام الى الانحلال والله اعلم وصلى الله  
على سيدنا محمد النبي الامي وعلى اله وصحبه وسلم



خويلد اهل العلم والمقراء بالقاهرة  
عصام انس الزقزاق  
الاشعري الشافعي النقشبندی

هویدم أهل العلم والفناء بالقاهرة  
عصام أنس الزرقاوی  
الأشعري الشافعي النقشبندی



Edited with the demo version of  
Infix Pro PDF Editor

To remove this notice, visit:  
[www.kent.com/unlock.htm](http://www.kent.com/unlock.htm)